جامعـــــــــة المـــــــلك فيصـــــل

التعليم عن بعد

محـتـوى

علم الاجتماع الحضري

لـ د. صابر أحمد عبد الباقي

عمل : IbtiHAlinO

للحصول على الملزمة من الأنترنت :ibtihalino.blogspot.com

المحاضرة التمهيدية

وصف المقرر :

يجعل الطالب يلم بالبيئة السكانية التي يعمل من خلالها.

اهداف المقرر :

أن يتعرف الطالب موضوع علم الاجتماع الحضري وميادين الدراسة فيه.
أن يتعرف الطالب اتجاهات التطور في المجتمع الحضري.
أن يتمكن الطالب من التمييز بين أساليب الحياة الحضرية.
أن يدرك الطالب المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالنمو الحضري.

محتوى المقرر :

مجال علم الاجتماع الحضري و موضوع و ميادين الدراسة فيه.
مفهوم التحضر من الناحية الديموجرافية و الاجتماعية.
الاتصال الريفي الحضري.
الموقف النظري في علم الاجتماع الحضري.
الهجرة الريفية الحضرية.
التصورات المختلفة للتحضر.
المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتحضر و النمو الحضري.
التخطيط الحضري و نمو المدن.

المراجع و المصادر التعليمية :

محمد ياسرالخواجة ، علم الاجتماع الحضري ، ٢٠٠٨.

المراجع و المصادر المساعدة :

- عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة : الاجتماع الحضري ، ١٩٨١.
- مجمد الجوهري ، علم الاجتماع الريفي و الحضري ، ١٩٨٣.

علم الاجتماع الحضري

مقدمة :

يعتبر علم الاجتماع الحضري أحد فروع علم الاجتماع العام الذي يهتم بدراسة المدن بوصفها ظاهرة اجتماعية مستقلة ، و دراسة سكان المدن من النواحي الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و النفسية و الثقافية و الإنتاجية. وقد بدأ الاهتمام بدراسة المدن منذ زمن بعيد حيث جمعت بعض المعلومات الوصفية عن المدن منذ إنشائها قبل الميلاد ، غير أن الدراسات العلمية للمدينة لم تظهر إلا مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين .

ومن بين المهتمين بعلم الاجتماع الحضري ، عالم الاجتماع الأمريكي (كنجزلي دافيد) الذي استطاع أن يخرج علم الاجتماع الحضري من إطاره التقليدي إلى إطار الدراسات التحليلية المقارنة للمدن في العصر الحديث. وقد تركز اهتمامه على دراسات الجوانب الديموغرافية للعملية الحضرية. كما أن دراسة البناء الاجتماعي الحضري ظهرت على يد العلماء الأمريكيين، وذلك بالإضافة إلى اهتمامهم بدراسة البيئة الحضرية.

و يهتم علم الاجتماع الحضري أيضا بدراسة مشاكل المدينة و سكانها من حيث البطالة و الانحراف الأخلاقي و انتشار الجريمة وأزمة السكن و مدى توفر الخدمات العامة للمواطنين ، مثل المدارس و الجامعات و المواصلات و الخدمات الصحية و المراكز الثقافية و أماكن الترفيه وغيرها. كما يهتم علم الاجتماع الحضري أيضا بمعرفة تاريخ إنشاء المدن و أسباب نشوئها و أماكن وجودها من الناحية الجغرافية داخل الدولة في الماضي و الحاضر و معرفة الوظائف الإدارية و السياسية التي تقدمها المدينة

تعريف علم الاجتماع الحضري:

يعرف علم الاجتماع الحضري على أنه ذلك العلم الذي يدرس الاجتماع الإنساني في المدن بما في ذلك تحليل المدينة بوصفها ظاهرة اجتماعية في حد ذاتها، و دراسة مشاكل معينة تحدث عادة في المدينة. و على الرغم من أن البعض يعرف التحضر على أساس المفهوم الديموغرافي الذي يعني التمركز السكاني ، إلا أن التحضر في الواقع أكبر من ذلك. فالتحضر عملية اجتماعية معقدة لها مصاحبات أو أشياء ملازمة، كما يلحظ أيضا أن المجتمعات التي وصلت إلى درجة عالية من التحضر، تختلف أيضا في البناءات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية عن تلك المجتمعات التي يشكل فيها سكان المدن أقلية متميزة.

ومن جهة أخرى ، يلاحظ أن بعض علماء الاجتماع الحضري يفضلون استخدام مصطلح المكان الحضري بوصفه أكثر شمولا، لأنه يشير إلى كل من المدن و البلديات، فالمكان الحضري، هو كل مستوطنة بشرية مستديمة نسبيا ذات حجم و كثافة سكانية كبيرة إلى حد ما. و بذلك فإن المدينة تعتبر مكانا حضريا ذا حجم سكاني كبير إلى حد ما بينما تعتبر البلدة ، مكانا حضريا ذا حجم سكاني صغير.

ومن ناحية أخرى، فإن التحضر يعني الاستقرار في مكان معين و مزاولة مهنة أو عمل مستقر، ومن هذا المنطلق، يعتبر بعض العلماء أن استقرار الإنسان في الأرض الزراعية يعتبر أول علامات التحضر، بمعنى الإقامة و الاستقرار، وذلك عكس حياة التنقل و الترحال التي يتصف بها سكان البادية الرحل. و هناك من يعتبر أن علم الاجتماع الحضري هو ذلك العلم الذي يدرس حياة سكان المدينة، و معرفة ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية، وما يصادفهم من مشكلات متباينة.

و يرى آخرون أن التحضر هو العملية التي يتم بموجبها زيادة عدد سكان المدن عن طريق تغير أسلوب حياة السكان من الثقافة الريفية إلى الثقافة الحضرية أو ثقافة المدينة، أو عن طريق هجرة سكان الريف إلى المدن، ويشمل ذلك التغيرات في السلوك و أسلوب الحياة ونوع المهن و النشاط الاقتصادي و السلوك و العادات و التقاليد الثقافية و شكل السكن و العلاقات بين الأفراد و الجماعات و الأقارب و الجيران وزملاء المهنة و غيرها.

وهنا يجب التفرقة بين الحضرية و التحضر. فالأولى تعني أسلوب أو طريقة السلوك في الحياة اليومية في المدينة، أما التحضر فيعني التركز السكاني أو التجمع السكاني في مكان معين.
أما مصطلح النمو الحضري فيقصد به زيادة عدد سكان المدن في أي قطر.
أما مصطلح الإطار الحضري فهو يشير إلى الخط الذي يمكن رسمه حول أي مدينة بحيث يشمل كل الأرض التي تتعرض للنفوذ الحضري لتلك المدينة.

مؤشرات قياس درجة التحضر :

١- متوسط دخل الفرد، باعتباره قوة مؤشرة في تحديد المستوى المعيشي للفرد.
٢- الصحة العامة، ومتوسط العمر و درجة انتشار الأمراض و الوعي الصحي.
٣- نظام السكن الصحي الحديث و مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين.
٤- المستوى التعليمي و الوعي الثقافي، و يدخل في نطاقه نسبة المتعلمين بالنسبة لعدد السكان، و نسبة القوى العاملة الوطنية، و عدد المؤسسات التعليمية في المدينة و المراكز الثقافية و الصحف اليومية.
٥- نمط الاستهلاك الذي يعكس ثقافة الفرد و مدى تحضره لأنه يتشكل في ضؤ القيم و المعايير الاجتماعية التي يكتسبها الفرد داخل المجتمع.
٦- استخدام مصادر الطاقة و درجة الوعي الاجتماعي التي تعكس درجة التحضر من خلال الأسلوب الحضري الذي يستخدمه الفرد في المعاملة اليومية

مداخل دراسة التحضر :

هناك جدل كبير بين علماء الاجتماع حول تحديد أهم المداخل لدراسة ظاهرة التحضر. و يحدد البعض هذه المداخل على النحو التالي:

١- المدخل الديموغرافي أو الإحصائي :

و يهتم هذا المدخل بحجم السكان و كثافتهم و طريقة توزيعهم و خصائصهم و معدلات الزيادة الطبيعية و الهجرة. و يحظى هذا المدخل بقبول عدد كبير من علماء علم الاجتماع الحضري.

و من بين المهتمين بهذا المنهج عالم الاجتماع المعروف كنجزلي دافيد الذي أشار إلى أن التحضر يشير إلى نسبة جملة السكان الذين يتركزون أو يقيمون في مستوطنات حضرية إلى إجمالي السكان في الدولة خلال أي فترة زمنية في أي قطر من أقطار العالم.

٢- المدخل الجغرافي أو البيئي :

تقاس ظاهرة التحضر وفق هذا التصور في ضؤ سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية و استثمار الموارد البشرية. فأفراد المجتمع يعيشون في إطار بيئة مكانية. ومن المعروف أن النشاط الحضري لا يتوقف داخل المدينة و إنما يمتد إلى المناطق المتاخمة.

٣- المدخل التاريخي :

تم الاعتماد على هذا المدخل منذ زمن بعيد، و خاصة في علم الاجتماع و الاقتصاد و الجغرافيا و ذلك لتقديم إطار موحد لتصنيف المدن. وفي هذا الصدد، تعددت المتغيرات المستخدمة محكا للتمييز بين المراحل المختلفة، فمنها ما استند على الطابع الثقافي، ومنها ما استند على البعد الوظيفي، وغيرها استند على العامل الجغرافي.

٤- المدخل الاقتصادي :

ارتبط هذا المدخل بحركة الانتقال و التحول من الاقتصاد التقليدي الذي كان يعتمد على الصيد و الزراعة إلى الاقتصاد المتطور و النشاط الصناعي و الإداري و التجاري و توفر الخدمات أو الانتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق.

٥- المدخل السياسي و الإداري :

للمدينة بعد سياسي كونها مركزا إداريا و مركزا للحكومة و مؤسسات الدولة المختلفة ، بالإضافة إلى وجود السفارات الأجنبية و خاصة في العاصمة السياسية. كما تتواكب ظاهرة التحضر مع نمو الوظيفة السياسية للمدينة في عواصم المحافظات أو الأقاليم و خاصة عندما تكون الوظيفة السياسية للمدينة هي البعد الحيوي للمدينة ، وتكون واضحة بصورة خاصة في الدول النامية.

٦- المدخل الاجتماعي الثقافي :

من المعروف أن المتغيرات الاجتماعية لها أهمية كبيرة في نشؤ ظاهرة التحضر ونموها. كما يلاحظ أن البناء الاجتماعي الحضري له أهمية حيوية في صياغة الشكل الحضري السائد و بصورة خاصة سيادة العلاقات غير الشخصية و التفاعلات المستمرة بين الأفراد. وهذا يتحدد و يتأثر بالبعد الثقافي للسكان. كما أن درجة التجانس الثقافي بالمركز الحضري يؤثر على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم، و على نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الحضري، و تكيف الوافدين. كما يلاحظ أن المدينة تتميز بوجود الطبقات الاجتماعية وفي بعض الأحيان توجد الأقليات العرقية. و عليه فالبناء الاجتماعي في المدينة يختلف بصورة كبيرة عن البناء الاجتماعي في القرية و كذلك توجد بعض الاختلافات في النواحي الثقافية بسبب وجود المؤسسات التعليمية و المراكز الثقافية و وسائل الإعلام المختلفة في المناطق الحضرية.

أهمية دراسة علم الاجتماع الحضري

- خصائص المجتمعات الحضرية :

١- حجم المجتمع :

يتسم المجتمع الحضري بكبر الحجم و الكثافة السكانية العالية في الكيلومتر المربع و زيادة عدد المباني و تكون غالبا زيادة رأسية و أفقية.

٢- المهنة :

تعتبر المهن الرئيسية لسكان المدن هي الأعمال الإدارية و المهنية و النشاطات التجارية و الصناعية، كما تفرض المدينة على السكان تقسيم العمل و التخصص الدقيق و خاصة في مجال الطب و الهندسة و القانون و المحاسبة وغيرها من الأعمال التخصصية.

٣- وقت العمل و البطالة :

يتصف العمل في المدينة بالاستمرارية طيلة العام إلا أنه أحيانا تكثر البطالة المقنعة و البطالة الحقيقية بسبب عدم توفر فرص العمل لجميع السكان خاصة غير المؤهلين منهم.

٤- مستوى المعيشة :

يلاحظ أن متوسط الدخل للفرد في المدينة يكون غالبا أعلى منه في الريف. كما أن مستوى المعيشة في المدينة يعتبر أفضل منه في الريف إلى جانب توفر الخدمات الصحية و التعليمية و الترفيهية.

٥- الثقافة :

يتميز سكان المدن بارتفاع المستوى الثقافي نظرا للاهتمام بالتعليم و كثرة المدارس و المعاهد و الجامعات و المراكز الثقافية و وسائل الإعلام المرئية و المسموعة.

٦- الفوارق الاجتماعية :

تظهر الفوارق الاجتماعية بين سكان المدينة بشكل واضح من خلال وجود أحياء سكنية راقية خاصة بالطبقة الغنية و أخرى شعبية أو فقيرة يسكنها الفقراء و المعوزون.

٧- الأسرة الحضرية :

تمتاز الأسرة الحضرية غالبا بأنها أسرة نواة، صغيرة الحجم و قليلة عدد الأطفال. كما يلاحظ أن بعض الرجال يساعدون زوجاتهم في تربية الأطفال أو في الأعمال المنزلية، و خاصة إذا كانت الزوجة تعمل خارج المنزل. أما العلاقات الاجتماعية فهي محدودة جدا بين سكان المدن، كما أن بعض كبار السن يسكنون وحدهم في بيت مستقل على الرغم من وجود أبنائهم في نفس المدينة، وكذلك معظم الشباب من الجنسين في الدول الغربية.

٨- النشاط السياسي في المدينة :

يلاحظ كثرة الأحزاب السياسية و النقابات المهنية في المدينة.

٩- النشاط الترفيهي في المدينة :

تمتاز المدينة بتوفر كثير من الأنشطة الترفيهية لعل أهمها المكتبات العامة و المسارح و الحدائق العامة و المتاحف و النوادي الرياضية وغيرها من مواقع الترفيه.

١٠- المؤسسات الاجتماعية والخدمية في المدينة :

تمتاز المدينة بتوفر كثير من المؤسسات الاجتماعية من أهمها الجامعات و المعاهد العليا و المستشفيات العامة و المصارف التجارية و مؤسسات الدولة الخدمية وغيرها من المؤسسات الخدمية التي تغري سكان الريف بالهجرة إلى المدينة و خاصة الشباب و الحرفيين و المتعلمين حيث يمكنهم الحصول على فرص أفضل للحياة في المدينة.

أهمية دراسة علم الاجتماع الحضري :

١- ازدياد نسبة سكان المدن ازديادا كبيرا و سريعا.
٢- ارتباط ظاهرة التحضر بالتصنيع ارتباطا وثيقا و خاصة في الدول الغربية وبعض الدول النامية.
٣- ظهور كثير من المشكلات النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية نتيجة انتشار هذه الظاهرة.
٤- توقع ارتفاع عدد سكان المدن بسرعة كبيرة خلال العقود الزمنية القادمة.

مجالات علم الاجتماع الحضري :

١- دراسة بيئة المدينة و يقصد بها دراسة التوزيع السكاني في علاقته بالمكان و العمليات المتضمنة في العلاقات المتبادلة بين السكان و المكان .
٢- تنظيم المدينة الذي يتخذ طابعا خاصا كلما اتسعت المدينة حجما.
٣- دراسة نفسية السكان المقيمين في المدن من حيث الشعور الطبقي أو الطائفي أو المهني و كذلك المظاهر النفسية العديدة التي تصاحب الحياة الحضرية في المدينة.

بعض علماء علم الاجتماع الحضري :

أول من لفت الانتباه إلى الاختلاف الواضح بين سكان الريف و الحضر هو العلامة العربي ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي، والذي تحدث بوضوح عن الفروق الواضحة بين سكان الريف و المدن من حيث العادات و التقاليد و النشاط الاقتصادي و الروابط الاجتماعية. وجاء من بعده عالم الاجتماع الإيطالي (جيوفاني بوتيرو) الذي ساهم في تأسيس علم الاجتماع الحضري من خلال كتابه (عظمة المدن) الذي نشر عام ١٥٩٨، وهو أول كتاب نشر عن المدينة.

وقد بدأ الاهتمام بدراسة التحضر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومن الدراسات المهمة تلك الدراسة التي قام بها (تشارلز بوث) بعنوان الحياة و العمل لسكان مدينة لندن. كما أوضح (لويس ويرث) بعض الخصائص المميزة للمجتمع الحضري في مقاله الشهير (الحضرية كأسلوب للحياة) حيث ذكر فيه أن المجتمع الحضري يتميز بالحجم الكبير و الكثافة السكانية العالية و عدم التجانس بين السكان و ضعف الروابط القرابية و ظهور المنافسة بين الأفراد و العلمانية و ضعف التمسك الديني.

و هناك كثير من العلماء الذين اهتموا بدراسة المدينة منذ بداية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين ومن بينهم (هربرت سبنسر) و (ماكس فيبر) و (سوروكن) وغيرهم.

أما أبو علم الاجتماع الحضري في العصر الحديث فهو عالم الاجتماع الأمريكي (كنجزلي دافيد) الذي استطاع في منتصف القرن العشرين أن يظهر هذا العلم إلى الوجود و أصبح يطلق عليه دراسة المدن.

أما دراسات البناء الاجتماعي الحضري فقد تطورت على أيدي بعض علماء الاجتماع الحضري الأمريكيين ومن بينهم (فيليب هومر و بيرت هزلتز) اللذين اهتما بدراسة الإيكولوجيا الحضرية. و يلاحظ بصفة عامة أن علماء الاجتماع المعاصرين اتخذوا موقفا سلبيا من تلك الدراسات و وجهوا لها نقدا لاذعا و أكدوا على أن كل الفروض التي تقدم بها علماء الاجتماع التقليدي تحتاج لإعادة صياغة.

خصائص الحياة الحضرية :

١- ظاهرة الحضرية تتناسب تناسبا طرديا مع عدد السكان يحيث كلما ازداد عدد السكان في مدينة معينة ارتفعت معها نسبة الحضرية ارتفاعا كبيرا.

٢- يلاحظ أن المهاجرين من الريف إلى المدينة يحتفظون بالرواسب الريفية و أن آثارها تظل بسلوكهم فترة طويلة ثم يبدأون في التحرر تدريجيا من هذه الرواسب حتى تختفي تماما في الجيل الثالث من أبناء هؤلاء المهاجرين.

٣- أن أهم سمة للمظاهر الحضرية تتمثل في شكل العلاقات التي تقوم بين الناس و نوع العمل الذي يقومون به و التخصص و تقسيم العمل و مدى اتساع نطاقه.

٤- يلاحظ أن العبرة ليست بعدد السكان و لكن بنوع العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الحياة الريفية.

٥- يلاحظ أن كل فرد في المدينة يعد مسئولا عن نفسه وعن تصرفاته بعكس الحياة الريفية التي تتميز بالروح الجماعية والتماسك بين أفرادها وتحمل المسؤولية الجماعية.

٦- أن المدينة تحدد نوع العمل الذي يقوم به الفرد، فكل فرد يتخصص في نوع معين من النشاط الاقتصادي و هناك بعض المهن التي تناسب طبقات معينة من المجتمع.

٧- يلاحظ انتشار الصناعة في معظم المجتمعات الحضرية كما توجد أيضا بعض مراكز صناعية مستقلة تتحول إلى مناطق حضرية فيما بعد.

٨- أن الحياة الحضرية تعتبر أوسع نطاقا من الحياة الريفية. ففي الأولى يكون الشخص حرا في اختيار نوع التعليم أو الحرفة و طريقة حياته الخاصة ، بينما في الريف لا يوجد كثير من الخيارات لتعليم الحرف المختلفة.

٩- تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع ، فالشخص الذي لا يستطيع التكيف سرعان ما يتخلف عن الركب وقد يصاب ببعض الأمراض النفسية ، كما أن حياة المدينة تتميز بالمرونة و التنقل و تبادل الأدوار بين أفراد المجتمع ، و أن الصعود من الطبقة الدنيا إلى الطبقة العليا يكون متاحا بين أبناء المدينة ، كما أن الحياة الحضرية تتطلب ضرورة توفر الأساس البيئي و وجود تكنولوجيا مناسبة لثقافة المجتمع.

الفروق الريفية الحضرية

مقدمة :

كان سكان الريف في الماضي يعتمدون على أنفسهم في معظم احتياجاتهم من الأكل و الشرب و بعض أنواع اللباس و الأواني و المواصلات و التعليم .. إلا أن تغيرات كبيرة حدثت فيما بعد على أسلوب حياة الناس في المناطق الريفية.

فقد أصبح سكان الريف في الوقت الحاضر على اتصال مستمر مع سكان المدن، مما أدى إلى نزوح عدد كبير من سكان الريف إلى المدينة. كما أحضر الريفيون المهاجرون إلى المدن عند عودتهم إلى القرية بعض أشكال الحياة المدنية و حدوث تطور كبير في الحياة الريفية.

و إذا كان التغير عملية مستمرة في جميع أنواع المجتمعات البشرية ، سواء كانت حضرية أم ريفية، إلا أن التغير في المجتمع الحضري يحدث بصورة سريعة وفي وقت قصير نسبيا، بينما يأخذ التغير في المجتمع الريفي وقتا طويلا.

وقد تطورت القرية في بعض الدول الغربية بحيث أصبحت تضاهي المدينة في توفير الخدمات ، أما في الدول النامية فالريف مازال يعاني كثيرا من المشاكل بسبب عدم توافر الخدمات للسكان مما ساعد على استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة.

أسس التفرقة بين الريف و المدينة:

لاحظ علماء الاجتماع الأوائل وجود اختلافات واضحة بين سكان المناطق الريفية و سكان المناطق الحضرية، خاصة في نمط الحياة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية التي يتميز بها كل مجتمع . وقد وجد أن سكان الريف تغلب عليهم البساطة و التعصب للقرابة و التجاور المكاني و التعاون بينما يتميز سكان المدينة بغلبة المنفعة الشخصية و العمل من أجل المصالح الخاصة ، كما تطغى عليهم الماديات و يوجد في المدينة كثير من المشاكل مثل الانحراف الأخلاقي و السرقات ....

التقسيمات الثنائية:

١- ثنائية عبد الرحمن بن خلدون :

الذي يفرق بين المجتمع البدوي والريفي من جهة و المجتمع الحضري من جهة أخرى، حيث يمثل المجتمع الأول في رأيه البساطة في الحياة و الغلظة في المعاملة ، كما يتصف سكانه بالكرم والشجاعة و الاعتماد على النفس.

أما مهنتهم الرئيسية فهي الرعي و الزراعة . بينما يعتمد سكان المدينة في رأيه على العمل الذهني و الأنشطة الاقتصادية في مجال الحرف و الخدمات و يلاحظ أن معظم أنشطتهم الاقتصادية هي غير الزراعة.

٢- تصنيف فرديناند تونييز :

الذي يمثل في أحد قطبيه المجتمع الريفي الذي تسوده العلاقات الأولية و القرابية بينما يمثل القطب الآخر المجتمع الحضري الذي تسوده العلاقات الثانوية و التعاقد بين أفراده.

٣- تصنيف إميل دور كايم:

وهو يفرق بين نوعين من المجتمعات :

المجتمع الأول يسوده التضامن الآلي، وهو ما يعرف بالمجتمع الريفي الذي يتصف بالتماسك الاجتماعي بين أفراده.

أما

المجتمع الثاني ، فيقوم على التضامن العضوي لأن الأفراد فيه يعتمد بعضهم على بعض على أساس تبادل المنفعة مثل أعضاء الجسم الواحد.

٤- تصنيف ماكس فيبر :

وهو يفرق بين النماذج التقليدية ، التي تمثل المجتمع الريفي، والنماذج العقلية التي تمثل المجتمع الحضري حسب رأيه.

٥- تصنيف سوروكين :

وهو يعتقد أن المجتمع الريفي يشتهر بالنموذج العائلي ، بينما يشتهر المجتمع الحضري بالنموذج التعاقدي أو القانوني.

٦- تصنيف هوارد بيكر :

وهو يفرق بين النموذج المقدس الذي يمثل المجتمعات الريفية ، في مقابل النموذج العلماني الذي يمثل المجتمعات الحضرية ذات الثقافات المتغيرة.

٧- تصنيف روبرت ردفيلد :

حيث يميز بين المجتمع الشعبي الذي يعتبر نموذجا للمجتمع الريفي، في مقابل المجتمع المتحضر الذي هو مجتمع المدينة.

و يرتكز مفهوم المجتمع الشعبي عنده على المشاعر الجمعية التي تميز الثقافة الشعبية، في مقابل المشاعر الفردية التي تميز مجتمع المدينة.

٨- تصنيف هنري مين :

المجتمع الريفي عنده يقوم على أساس المكانة الاجتماعية في مقابل المجتمع الحضري الذي يقوم على مبدأ التعاقد بين الأفراد.

و المعروف أن المقصود بهذه التقسيمات هو تحديد خصائص المجتمع الريفي و طريقة الحياة فيه و ذلك لمقارنته بالمجتمعات الحضرية.

نقد فكرة التقسيمات الثنائية:

- يرى البعض أن أول نقد يمكن أن يوجه إلى فكرة الثنائيات هو عدم استيعابها لجميع أشكال المجتمعات التي مرت بها البشرية عبر تاريخها الطويل.

- وإذا ما نظرنا إلى هذه الثنائيات فإننا نلاحظ بعض التشابه الواضح فيما بينها، حيث أن بعض علماء الاجتماع الأوائل يقابلون بين نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد، وترسم له موقفا ثابتا لا يتغير بنمط آخر من المجتمعات يعبر فيه الفرد عن نفسه ويتمتع فيه باستقلال، يمكنه من إجراء حسابات عقلية ويدخل في علاقات تعاقدية مع الأفراد الآخرين.

- إذا رجعنا إلى هذه الثنائيات، فإننا نجد على سبيل المثال أن التفرقة التي أقامها فرديناند تونييز بين المجتمعين الحضري و المحلي ما هي إلا تفرقة بين المجتمعات الرأسمالية الحديثة القائمة على التعاقد و المجتمعات التقليدية القائمة على العرف و التقاليد، كما أن التقسيم الذي اتخذه هربرت سبنسر الذي ميز فيه بين أربعة أشكال من المجتمعات هي المجتمعات البسيطة و المجتمعات المعقدة و المجتمعات الأكثر تعقيدا و المجتمعات بالغة التعقيد. يبدو أيضا تقسيما ناقصا ، خاصة أن الأشكال الثلاثة الأولى من هذه المجتمعات لا تشمل إلا المجتمعات المتحضرة.

- وعلى الرغم من الأهمية النظرية التي قد تنطوي عليها فكرة الثنائيات، إلا أن كثيرا من علماء الاجتماع يعتقدون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها في التمييز بين المجتمعين الريفي والحضري.
وهذا ما يفسره كثرة التحفظات التي أثيرت حول فكرة الثنائيات التي يقررها بعض علماء الاجتماع.

- يلاحظ البعض أنه ليس ثمة خط فاصل يمكن أن يميز بين المجتمعين الريفي و الحضري، حيث إن كثيرا من المجتمعات كانت في فترة سابقة مجتمعات قروية ، ثم تطورت بشكل تدريجي و ليس بشكل مفاجئ. و هذا ما نشاهده في كثير من الدول النامية.

تابع: الفروق الريفية الحضرية

المتصل الريفي الحضري:

نظرا للاندماج الواضح بين سكان الريف و الحضر و خاصة في الدول النامية ، فقد ظهرت فكرة المتصل الريفي الحضري . و يعني أن هناك نوعا من التدرج بين مناطق و تجمعات المجتمع المختلفة حيث أصبح من السهل أن يقع أي مجتمع أو تجمع سكاني داخل الدولة على نقطة معينة في هذا المتصل الريفي الحضري.

و يبدأ هذا المتصل عادة بالقرية الصغيرة النائية أو المنعزلة جغرافيا ثم يتدرج إلى القرية الأكبر ثم إلى المدينة الصغيرة فالمدينة الأكبر ثم المدينة الصناعية الخ.

و تستند هذه الفكرة من الناحية النظرية إلى فرضيتين هما :

١- أن المجتمع إنما يتدرج بصورة مستمرة من الريفية إلى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص المعروفة.

٢- أن هذا التدرج تصاحبه بالضرورة فروق و اختلافات في التركيبة الاجتماعية للسكان من حيث درجة التباين في البناء الوظيفي و تقسيم العمل و عمليات الضبط الاجتماعي.

و على الرغم من وجود تأثير لثقافة سكان الريف في المدينة و خاصة في الدول النامية ، إلا أنه تنتقل بعض مظاهر الحياة الاجتماعية و الثقافية من المدينة إلى الريف و كذلك بعض أنماط السلوك الحضري . كما يلاحظ أيضا أن ظاهرة التحضر لم تعد مرتبطة بمكان أو زمان معين ، ولم تعد ظاهرة جغرافية ، مما ساعد على أن يصبح كثير من سكان الريف على درجة كبيرة من التحضر خاصة في النواحي الثقافية و استعمال أسلوب الحياة العصرية في المعاملات اليومية.

استعمال المحك الواحد للتفرقة بين القرية و المدينة:

نظرا لفشل فكرة الثنائيات التي اعتمدها علماء الاجتماع الأوائل للتفرقة بين القرية والمدينة. فقد اتجه بعض علماء الاجتماع المعاصرين إلى استعمال بعض المحكات لتحديد نوع المجتمع. وبذلك يمكن القول أن هناك عدة تصنيفات للتمييز بين الريف والحضر قال بها العلماء المهتمون بهذا المجال، ومن بين هذه التصنيفات ما يلي:

١- التصنيف على أساس عدد السكان.

٢- التصنيف على أساس الكثافة السكانية.

٣- التصنيف على أساس النشاط الاقتصادي للسكان.

٤- التصنيف الإداري.

٥- التصنيف الجغرافي.

٦- التصنيف على أساس التخصص المهني.

استخدام المحكات المتعددة للتمييز بين الريف و الحضر:

استخدم بعض العلماء من أمثال سوروكن و زيمرمان المحكات المتعددة عند التمييز بين المجتمعات الريفية و المجتمعات الحضرية. غير أن النقد الموجه إلى هذه التصنيفات يوضح أنها لا تشمل متغيرات واضحة يمكن استخدامها في تفسير وجود الفوارق بين القطاعات الريفية و الحضرية، فهي تبرز الفوارق، لكنها لا تتعمق في أسباب وجودها. أضف إلى ذلك عدم انغلاق المجتمع الريفي على نفسه في الوقت الحاضر.

ومن جهة أخرى، فإن هناك بعض الخصائص العامة التي يتصف بها مجتمع المدينة عند مقارنته بمجتمع القرية. يوضحها بعضهم على النحو التالي:

١- يلاحظ أن مجتمع المدينة يتميز بكبر الحجم و شدة الكثافة السكانية و النمو المصحوب بظهور نظام علماني و ظاهرة اللاتجانس و شيوع الضوابط الرسمية و القانونية و سيادتها.

٢- أما التجمع الريفي فيتميز بالخصائص التالية :

- أن مهنة الغالبية من سكانه تعتمد على الاقتصاد الزراعي و الرعوي.
- أن حجم المجتمع الريفي يتميز بالصغر و انخفاض الكثافة السكانية.
- أن سكان الريف يعتمدون على البيئة الطبيعية وهي خالية من التلوث.
- يوجد تقارب بين معظم سكان القرية خاصة في الديانة و اللغة و الثقافة.
- التقسيم الطبقي في القرية يختلف عن المدينة ، كما أن الطبقات ضيقة و محدودة.
- التفاعل الاجتماعي يعتبر محدودا بسبب طبيعة المهنة الزراعية.

نظرية الفروق الريفية الحضرية:

ليس هناك اتفاق واضح بين معظم المهتمين بعلم الاجتماع على تحديد فروق جوهرية بين المجتمعين الريفي و الحضري، خاصة بعد حدوث تقارب شديد بين سكان الريف و الحضر في أساليب الحياة بسبب تقدم وسائل الاتصال و انتشارها بشكل كبير عن طريق وسائل الإعلام . أضف إلى ذلك فإن التراث المتصل بقضية الفروق الريفية الحضرية يكشف عن اتجاهات متعددة ، يمكن تحديدها فيما يلي :

١- يوجد اتجاه يقوم على التحليل الإحصائي للبيانات الكمية بشأن الفروق بين المجتمعين الريفي و الحضري.

٢- يوجد الاتجاه التجريبي الذي يعتمد على الدراسات الميدانية ، وهذا يشمل أيضا تحديد المجالات الجغرافية و البشرية للدراسة ، حيث تجمع البيانات عن طريق المقابلات الشخصية للمبحوثين . ثم تعالج البيانات بالوسائل الإحصائية المعروفة.

٣- الاتجاه الأنثروبولوجي لمعرفة و دراسة هذا النوع من الفروق ، بهدف معرفة الفروق الاجتماعية و التغير الاجتماعي و الثقافي في مناطق ريفية و حضرية من مناطق العالم.

الفروق الريفية الحضرية في الدول المتقدمة:

نظرا للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي تشهدها المجتمعات المتقدمة في الوقت الحاضر، فإن قضية الفروق الريفية الحضرية قد اختلفت بشأنها الآراء بين العلماء المهتمين بهذه القضية. و يلخص (الخولي ١٩٩٢) آراء العلماء في هذا المجال في ثلاثة اتجاهات رئيسية على النحو التالي:

١- الاتجاه الأول:

يرى أصحابه أن الفروق الريفية الحضرية باقية وأنها سوف تظل كذلك. وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة لعدة دراسات ميدانية قام بها شنور ١٩٦٦ على عينات من سكان عدد من المجتمعات الريفية و الحضرية في ولاية واشنطن بالولايات المتحدة في منتصف الستينيات من القرن العشرين. وقد كشفت الدراسة عن وجود فروق ريفية حضرية عند المقارنة للبيانات الإحصائية التي تحصل عليها و بذلك أكد أن هذه الفروق لا تزال موجودة.

٢- الاتجاه الثاني:

يرى أصحابه أن الفروق الريفية الحضرية تتضاءل باستمرار وهي في طريقها إلى الزوال. وقد ظهر هذا الاتجاه لدى بعض المهتمين بهذا المجال و منهم فوجيت ١٩٦٣ حيث قام بدراسة هدفها معرفة مدى التقارب بين المدينة و الريف في المجتمع الأمريكي المعاصر. و انتهى في دراسته إلى أن هناك تقاربا كبيرا بين سكان الريف و الحضر، و أن الفروق بين هذين المجتمعين تتضاءل بشكل واضح ، و يعتقد أنها ستختفي قريبا.

٣- الاتجاه الثالث:

يرى أصحابه أن الفروق الريفية الحضرية قد اختفت بالفعل ، ولم يعد لها وجود في المجتمع المتقدم. حيث يرى البعض أنه لم يعد في العصر الحديث القول بوجود ما يسمى بالمجتمع الريفي أو القيم الريفية و أن مهنة الزراعة أصبحت جزءا من نسق واحد يضم المجتمع كله. كما يذهب آخرون إلى أنه لم يعد هناك ما يعرف بثقافة فرعية ريفية و ثقافة حضرية لسكان المدن ، و إنما يوجد ثقافة فرعية مهنية تضم المشتغلين بمهنة الزراعة.

الفروق الريفية الحضرية في الدول النامية:

أظهرت بعض الدراسات المتوفرة بالنسبة للدول النامية أن الفروق الريفية الحضرية مازالت موجودة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية غير أنها تختلف من بلد لآخر حسب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لهذا المجتمع . و هذا يرجع لوجود تفاوت واضح بين الدول النامية في مجال التصنيع و تحديث الأساليب الزراعية و انتشار التعليم و تطور أساليب الاتصال و عدم انتشار الثقافة بصورة عادلة بين سكان الحضر و الريف في بعض هذه المجتمعات.

أضف إلى ذلك النمو الحضري الذي تشهده بعض الدول النامية بسبب الهجرة الداخلية و الذي أدى إلى ما يسمى بالتحضر المفرط حيث يلاحظ تمركز الجامعات و المصانع و الإدارات الحكومية أو الشعبية و دور الثقافة و توفر فرص العمل في المدن الكبيرة دون غيرها. و بذلك أصبحت مركزا لاستقطاب المهاجرين من الريف إلى المدينة ، وقد أدى هذا إلى ما يعرف بتريف المدينة و تحضر القرية بسبب عملية الاتصال المزدوجة بين القرية و المدينة و خاصة في الدول النامية.

و بذلك فإن الفروق الريفية الحضرية في الدول النامية تعتبر موجودة بالفعل و سوف تستمر كذلك فترة زمنية طويلة. و ذلك على الرغم من التطور و التقدم العلمي و تحسن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية خاصة لبعض البلدان النفطية من الدول النامية ، وذلك بسبب الثقافة الموروثة في هذه المجتمعات و عدم انتقال خطط التنمية إلى المناطق الريفية في تلك الدول.

نشأة المدينة القديمة

مقدمة:

على الرغم من قلة الإحصاءات الدقيقة و المعلومات الرسمية عن تاريخ نشأة المدن القديمة ، إلا أن معظم المهتمين بهذا المجال قد اتفقوا على أن ظاهرة التمدن بمعنى الإقامة و الاستقرار في المدن قد ظهرت في وقت مبكر جدا من تاريخ البشرية ، و يقدرها المؤرخون بأكثر من خمسة آلاف سنة قبل الميلاد. غير أن عالم الاجتماع الحضري (كنجزلي ديفز) يعتقد أن البداية الفعلية لظهور المدن كانت حوالي القرن الثالث قبل الميلاد ، و تزامن مع بداية معرفة الإنسان للقراءة و الكتابة.

أما بالنسبة إلى تحديد المنطقة الأولى التي بدأ فيها ظهور المدن و الحضارات التاريخية القديمة ، فهناك اختلاف كبير بين العلماء في هذا المجال. وقد لاحظ معظم العلماء أن التجمعات السكانية بدأت قديما بظهور الثورة الزراعية ، حيث أقيمت تجمعات سكنية تتكون من قرى صغيرة ثم كبرت شيئا فشيئا حتى تحولت إلى مدن كبيرة و مراكز حضرية ذات كثافة سكانية عالية.

و يرى غالبية العلماء أن المدن الأولى قد ظهرت في منطقة ما بين النهرين أو ما يسمى بالهلال الخصيب و التي ظهرت في الألف الخامس قبل الميلاد. و يرى آخرون أن أول حضارة إنسانية كانت في منطقة حوض النيل التي ظهرت في نفس الفترة تقريبا ، وما زالت آثارها و معالمها موجودة في جنوب مصر و منطقة الجيزة حتى الوقت الحاضر. و ترى فئة ثالثة أن أول حضارة ربما كانت قد ظهرت في منطقة الهند الصينية. ومن جهة أخرى لوحظ وجود حضارة متقدمة في أمريكا اللاتينية.

وفي الوقت الذي يعتقد فيه بعض العلماء بإمكانية وجود اتصالات بين تلك الحضارات التي تأثر بعضها ببعض في تلك الفترة، إلا أن بعض العلماء الآخرين يرون أن تلك الحضارات قد ظهرت في مناطق متباعدة عن بعضها من الناحية الجغرافية و الزمنية، كما أنه لم توجد وسائل النقل أو المواصلات المتطورة أو الاتصالات المباشرة بين شعوب تلك المناطق ، مما يؤكد أن تلك الحضارات كانت اجتهادات محلية و ليست امتدادا لحضارات أخرى.

مواقع المدن القديمة:

أظهرت بعض الدراسات الأثرية و التاريخية أن وجود المدن القديمة ارتبط بتوفر المناخ المناسب و الموقع الجغرافي الصالح للتجمع السكاني و تربية الحيوانات و تطوير الزراعة ، و بصورة خاصة توفر مصادر المياه و الأرض الخصبة على الرغم من بساطة التقنية العلمية في تلك الفترة. و لعل خير شاهد على ذلك وجود معظم المدن التاريخية بجوار الأنهار والبحيرات والمناطق غزيرة الأمطار والمناطق معتدلة الطقس، وهي توجد بصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط و شبه الجزيرة الهندية.

أضف إلى ذلك توفر طرق المواصلات البحرية و البرية المتاحة في تلك الفترة ، و ذلك لنقل الإمدادات الغذائية و التبادل التجاري عن طريق المقايضة ، حيث بدأ استقرار السكان في بعض مناطق العالم القديم ، و استعملت العربات ذات الإطارات و المراكب الشراعية. كما تراكمت خبرات علمية في مجال الزراعة و الهندسة والفلك، مما ساعد على ظهور مهن جديدة غير الزراعة ، حتم على السكان في المدينة الاتصال بالقرى المجاورة و تبادل الإنتاج الزائد فظهرت مجتمعات حديثة غير زراعية و طبقة من التجار و الصناع و المهن المختلفة ، كما ظهرت مهن أخرى مثل المحاسبين و الكتبة لحل مشاكل التجار ثم ظهرت الجيوش.

و بذلك فإن المدن كانت قد نشأت في البداية لأسباب زراعية ، ثم تطورت بعد ذلك لتكون لأسباب تجارية ، ثم بعد ذلك لأغراض صناعية.

و كان أساس تكوين هذه المدن هم الحكام و الكهنة و الموظفين و الجنود و الحرفيين و التجار، كما ظهرت مدن ساحلية أساسها التصدير و الاستيراد و الاستفادة من النقل البحري أو النهري.

كما أن انتقال المزارعين من استعمال المحراث العادي و الاعتماد على الحيوان إلى استعمال الأساليب الحديثة في الزراعة ، و من السكن في الأكواخ و الكهوف و الخيام إلى استعمال البيوت الحديثة و اقتناء الأثاث الفاخر يعتبر أحد مظاهر الحياة الحضرية التي شاهدتها معظم بلدان العالم. ومن المعروف أن ظاهرة التحضر قد بدأت في الشرق الأوسط ثم انتقلت إلى الصين ثم إلى الهند ثم بعد ذلك بفترة طويلة انتقلت إلى القارة الأوروبية.

و يلاحظ بصفة عامة أن انتشار المدن قد تأثر بالنشاط الزراعي ثم بعد ذلك بالنشاط الاقتصادي ثم السياسي و الاجتماعي منذ الأزمنة القديمة حتى الوقت الحاضر. كما أنه يتطلب توفر قدر معين من المقومات الأساسية التي تساعد على تكوين تجمع سكاني مثل مصادر المياه، و توفر مصادر الغذاء و التقنية التي تناسب تلك الفترة و ذلك لتنظيم المدينة و لضمان الاستفادة من فائض الإنتاج و توفر المواد الخام و الأعمال الحرفية.

كما أن العوامل السياسية و الدينية لعبت دورا مهما في قيام المدن الكبرى ، و امتداد نفوذها ، ومن أمثلة ذلك مدينة روما التي وصلت إلى قمة مجدها عندما كانت الإمبراطورية الرومانية في القرن السابع الميلادي من أقوى الإمبراطوريات في العالم. كما تطورت وازدهرت بعض المدن الهندية في عهد إمبراطورية الموريا مثل مدينة دلهي و بعض المراكز الحضرية الأخرى في عهد الإمبراطورية المغولية. و قبل ذلك ظهرت حضارة ما بين النهرين ، حيث ازدهرت بعض المدن في منطقة الهلال الخصيب خاصة في العراق كما ظهرت أيضا بعض المدن في عهد الدولة الفرعونية محاذية لنهر النيل في جنوب مصر و مازالت آثارها موجودة حتى يومنا هذا.

المدن التاريخية في حوض البحر الأبيض المتوسط :

ظهرت بعض المدن التاريخية في حوض البحر الأبيض المتوسط وهي مدن كانت من آثار الحضارة الفينيقية و الإغريقية و الرومانية، ومن بين هذه المدن صيدا و صور في لبنان و مدينة الإسكندرية في مصر، و مدينة قرطاج في تونس، حيث لوحظ أن هذه المدن لعبت دورا كبيرا في نقل الحضارة من منطقة لأخرى في الأزمنة الماضية.

و يخبرنا علماء التاريخ أن هناك كثيرا من المدن التاريخية قد اندثرت وظهرت على أنقاضها مدن أخرى ، الذي يرجع إلى عوامل داخلية مثل العزلة المفروضة عليها من المجتمع ، كما وجدت في بعض مدن اليمن في الماضي . أو إلى عوامل خارجية مثل الغزو الأجنبي الذي قد يدمر بعض المدن كما حدث لمدينة بغداد التي زحف عليها التتار و دمروها في حقبة تاريخية قديمة.

مدن الحضارة العربية الإسلامية و مدن العصور الوسطى :

بعد ظهور الدين الإسلامي في بداية القرن السابع الميلادي، انتشر بسرعة كبيرة في آسيا وشمال أفريقيا وجنوب أوروبا، وظهرت نتيجة هذا الانتشار بعض المراكز الحضرية والمناطق التجارية حيث انتشرت الثقافة الإسلامية ، كما قضى الإسلام على معظم الإمبراطوريات القديمة ، و سرعان ما شيد المسلمون المهاجرون بعض المدن شرقا و غربا، لعل أهمها مدن أصفهان و ظهران و سيراج في إيران، و البصرة و الموصل و كربلاء في العراق ، حيث اعتمدت هذه المدن على التجارة و الصناعة أو الدفاع كما أن بعضها كانت متعددة الأغراض.

و يلاحظ أن بعض المدن أنشئت في العصور الوسطى و خاصة في غرب أوروبا، وقد ظهرت هذه المدن بعد تأثرها بالحضارة اليونانية أو الرومانية أو العربية، كما يلاحظ أن هذه المدن قد أنشئت لأغراض دينية أو دفاعية أو تجارية.

و يصنف البعض هذه المدن على النحو التالي:

١- المدن الدينية: وهي تلك المدن التي كانت تعتبر مراكز إدارية لأجهزة الدين.

٢- المدن الدفاعية أو مدن الأبراج: التي كانت محاطة بأسوار عليها أبراج للمراقبة و الملاحظة ، و لها بعض الأبواب عليها جنود ، و كان على تلك المدن أن تدافع عن سكانها وعن سكان القرى المجاورة.

٣- مدن تجارية : حيث كانت تروج التجارة بشكل واسع في ذلك الوقت خاصة بعد اختراع البارود و المدافع و بدء عهد الاستعمار الأوروبي للعالم ، مما أثر في ازدهار هذه المدن ، كما ساعد ذلك على رواج التجارة و الصناعات المختلفة.

و يلاحظ عدم وجود تخطيط عمراني لتنظيم المباني في تلك الفترة. و عدم وجود شوارع منظمة أو ميادين عامة أو أماكن مخصوصة للمساكن وأخرى للمقرات الإدارية أو المناطق التجارية. حيث كانت البيوت متلاصقة والشوارع عبارة عن أزقة ضيقة وملتوية وغير مرصوفة، لأنها كانت مهيأة فقط لمرور الإنسان أو الحيوان نظرا لعدم وجود سيارات أو عربات في تلك الفترة.

الكثافة السكانية في المدن القديمة:

كانت المدينة القديمة تتكون من خليط سكاني يجمع سكان المدينة من حرفيين و تجار و إداريين و رجال الجيش و المزارعين في المناطق المجاورة. غير أن معظم الدراسات عن المدن القديمة لم تضع في الاعتبار التقسيمات الاجتماعية و المهنية لسكان تلك المدن، كما أن الأرقام التي قدرت عدد سكانها كانت تخمينية ، ولا يمكن الاعتماد عليها في المقارنة بسبب عدم وجود إحصاءات رسمية في تلك الفترة و حتى إن وجدت ، فإن السجلات لم يتم الاحتفاظ بها حتى الأزمنة الحديثة.

أهم الحضارات الإنسانية القديمة

مقدمة:

شاهد العالم القديم عدة حضارات إنسانية دلت شواهدها على استقرار الإنسان في تجمعات سكنية تشبه المدن في العصر الحديث. وقد لوحظ وجود هذه الحضارات أو المدن القديمة على وجه الخصوص في قارات آسيا و شمال أفريقيا و أمريكا الوسطى، حيث تميزت هذه الحضارات بظهور بعض المدن و الحصون و المعابد و الأسوار و القلاع الحربية و الأهرام حيث بنيت الحصون بطريقة هندسية غاية في الدقة و التنظيم.

و لعل أهم الحضارات التي تكلم عنها علماء الآثار و التاريخ وما زالت معالمها موجودة حتى الآن ما يلي:

١- حضارة ما بين النهرين:

يعتقد معظم المؤرخين أن بعض المدن القديمة قد ظهرت في منطقة ما بين النهرين في المنطقة التي يطلق عليها حاليا سوريا والعراق. و يرى آخرون أن بعض التجمعات الإنسانية قد ظهرت في منطقة الهلال الخصيب التي تضم في الوقت الحاضر العراق وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين.

و كانت تلك البيوت مبنية من الطين و محاطة بأسوار عالية تستخدم للأغراض الدفاعية. كما لوحظ أن بعض المدن لم يتم الاتفاق بشأنها بين علماء الآثار و التاريخ . فقد أظهرت الدراسة التي قام بها (كينيون) أن حضارة الهلال الخصيب بدأت منذ حوالي ثمانية آلاف سنة قبل الميلاد في المنطقة التي تقع بين النهرين ، إلا أن (وليز) رجح أن يكون بدء هذه الحضارة كان قبل حوالي خمسة آلاف سنة قبل الميلاد ، و ذلك من خلال دراسته التاريخية للمدن الأثرية التي استطاع التعرف عليها في الأردن.

ومن بين المدن التاريخية التي وجدت في هذه المنطقة مدن السومريين و الأكاديين ، حيث يعتقد بعض علماء الآثار أن تلك الحضارة تعتبر من أول الحضارات التي نشأت على وجه الأرض. ومن بين أهم المدن التاريخية التي ظهرت في تلك الفترة هي مدن (أور) و (لاجاش) و (ايريك) و (اريدو) و (كيش) بالإضافة إلى مدينة (آشور) و (بابل) التي أنشئت في القرن السادس قبل الميلاد.

أما البابليون فقد ازدهرت حضارتهم حوالي عام ٢٢٠٠ قبل الميلاد و وصلت ذروتها عام ١٨٠٠ قبل الميلاد في منطقة الفرات. و بذلك استطاع الآشوريون في شمال الفرات نشر حضارتهم في منطقة آسيا الصغرى وهي المنطقة التي يطلق عليها حاليا تركيا و سوريا.

وقد أثبتت الدراسات التاريخية أن بعض المدن القديمة كانت عامرة بالمحال التجارية حيث كانت توجد حركة التبادل التجاري و المقايضة ، كما كانت توجد استراحات المسافرين و خاصة التجار و عرفت بعض هذه المدن بالاستقلالية في نظمها السياسية و الدينية مكونة حضارة مادية ملموسة.

و لوحظ وجود بعض الصناعات المحلية خاصة تلك المصنوعة من الفخار أو البرونز أو الأدوات الزراعية المصنوعة من الأخشاب و كذلك لوحظ وجود بعض المعابد و الأضرحة و ظهور وسائل بعض المواصلات مثل العربات التي تجرها الثيران لنقل المحاصيل الزراعية و تسويقها.

٢- الحضارة المصرية القديمة:

وجدت بعض المدن أو القرى الكبيرة المتناثرة حول دلتا نهر النيل و كانت تلك القرى تمثل وحدات سياسية مستقل بعضها عن البعض حيث كانت النشاطات الأساسية لتلك القرى هي الأنشطة الزراعية.

وقد أخذت المدن في الانتشار في ضفتي نهر النيل ومنها (طيبة) و (منفيس) وكان يوجد بتلك التجمعات السكانية أسواق تجارية لتوزيع الإنتاج الزراعي، إلا أنه لم يلاحظ وجود تنظيم حضري أو نشاط صناعي يتناسب مع حضارة تلك الفترة.

كما لوحظ وجود نوع من التعاون بين المدن المصرية القديمة أو نوع من المعاهدات للدفاع المشترك عندما تتعرض أي من تلك المدن لهجمات خارجية. كما أنشئت شبكة من الطرق البرية حيث استعملت بعض وسائل النقل البحري للربط بين جميع المدن المصرية القديمة التي كانت كلها تدين بالولاء للفرعون المقيم في العاصمة الكبرى.

٣- الحضارة الهندية:

كشفت بعض الحفريات الأثرية عن وجود بقايا مدينتين تم بناؤهما بطراز معماري متقدم بمقاييس تلك الفترة في شبه الجزيرة الهندية و هما مدينة (حارابا) في منطقة البنجاب و مدينة (موهنجو دارو) التي تقع جنوب نهر الهند.
و كانتا عاصمتين لامبراطورية ظهرت و ازدهرت في الفترة ما بين عامي ٢٥٠٠-١٥٠٠ ق.م.
و كانت كل واحدة منهما تحتل مساحة مبنية لا تقل عن ميل مربع.

٤- الحضارة الفارسية:

تعتبر إمبراطورية فارس من أقدم الإمبراطوريات في التاريخ . فقد استقر كثير من السكان في تلك المنطقة منذ أقدم العصور و أنشئت فيها بعض المدن منذ القرن السابع قبل الميلاد و كان من بين تلك المدن فارس و همدان. ثم تطورت تلك الحضارة فيما بعد و أصبحت تضاهي إمبراطورية الروم في البحر المتوسط .
كما لوحظ أيضا تطور الحياة الحضرية في المنطقة التي يطلق عليها حاليا أفغانستان و خاصة في مدن كابول و ماراكاند.

٥- الحضارة الصينية:

ارتبط ظهور المدن في شرق آسيا بمنطقة (هوانج هو) المعروفة بمنطقة النهر الأصفر .
وقد عرفت الصين حياة المدن عن طريق أول مجموعة بشرية استقرت بمدينة (شانج) و مدينة (ين) التي تقع أطلالها شمال مدينة (هوانج هو) و التي يرجع تاريخ قيامها إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد.
و تدل آثار تلك المدينة على أن حضارة متقدمة قد سادت في مدينة (شانج).

٦- حضارة اليابان وكوريا:

ظهرت الحضارة اليابانية و الكورية عن طريق الاحتكاك بالحضارة الصينية المجاورة. وقد احتلت مدينة (أوساكا) المركز الحضري الأول في المنطقة. و ظلت مدينة (كيوتو) العاصمة السياسية فترة طويلة وصلت إلى حوالي ألف سنة. و صاحب ذلك ظهور حضارة مبكرة في اليابان .
كما لوحظ وجود بعض المراكز الحضرية في شبه الجزيرة الكورية ، وقد تم بناء بعض المدن حيث استقر السكان خاصة حول الأنهار و في المناطق الزراعية.

٧- الحضارة اليمنية:

و تمثلت في بناء بعض المدن و القرى الزراعية التي أقيمت بجوار سد مأرب و منها مدينة سبأ. وقد ظهرت في هذه المنطقة دولة قوية و مراكز حضرية متقدمة و تنمية زراعية راقية بمقاييس تلك الفترة.
وقد تم اكتشاف مقابر أثرية بالقرب من مدينة صنعاء حيث وجدت بعض المومياات التي كانت قد دفنت في تلك المنطقة منذ أكثر من ألفي سنة قبل الميلاد و حفظت بطريقة استطاعت المحافظة على هذه الجثث سليمة طيلة هذه المدة الطويلة ، مما يدل على تقدم كبير في مجال التحنيط كما هو الحال عند فراعنة مصر.

٨- الحضارة الإغريقية:

ظهرت حضارة مزدهرة في بلاد الإغريق (اليونان حاليا) و خاصة في مجال العلوم و الفنون و الفلسفة و العمارة و الرياضة. و كان من أشهر المدن اليونانية القديمة (اسبرطة) و (أثينا) و (سيراكوز).
و كانت كل مدينة تمثل دولة مستقلة نظرا لانفصالها سياسيا و اقتصاديا عن بقية المدن الأخرى. و كان يحيط بكل مدينة سور كبير يحميها من هجمات الأعداء. أما خارج الأسوار فتوجد القرى التي تنتج الغذاء لسكان تلك المدن.

٩- الحضارة الرومانية:

استطاع الرومان بناء بعض المدن التاريخية من أهمها لندن و يورك و بروكسل و غرناطة و كولونيا و ستراسبورغ و باريس و تولوز و بوردو و فيينا و بلغراد و غيرها من المدن الأوروبية.
وقد تدهورت الحضارة في أوروبا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ، غير أنها انتعشت فيما بعد بتأثير البيزنطيين.

١٠- حضارة أمريكا اللاتينية:

وجدت مدن قديمة في (جواتيمالا) و المكسيك، ولعل التشابه الكبير بين الأهرام في المكسيك و الأهرام المصرية يدل على وجود صلة وثيقة بين الحضارتين في تلك الحقبة الزمنية السحيقة. كما تظهر بعض الدراسات بأن سكان أمريكا اللاتينية عرفوا الكتابة قبل الميلاد بعدة قرون.
كما لوحظ وجود نوع من التنظيم في مجتمعات المايا التي عرفت بالتجمعات الحضرية مع ملاحظة أن تلك المراكز الحضرية القديمة كانت بمثابة دويلات فيدرالية صغيرة و كانت تديرها صفوة من سكان المدن و خاصة رجال الدين.

وقد اهتم الحكام بتوفير الأمن و الاستقرار للسكان و قاموا بتشكيل وحدات عسكرية أسندت إليها مهمة حماية المدن و القرى المجاورة كما تميزت تلك المدن بتنوع النشاط الاقتصادي و ظهور الحرفيين و التجار و الاهتمام بفن العمارة حيث شيدوا المباني الضخمة خاصة المعابد الدينية التي كانت تستخدم في الحفلات و الأعياد كما تتميز الأهرام عندهم بنسق زخرفي و نقوش على الجدران الداخلية للمبنى ، و كذلك بناء خزانات مياه الشرب و غيرها من الخدمات الضرورية لسكان المدينة.

تطور نمو المدينة

تعرف المدينة على أنها تجمعات سكانية كبيرة غير متجانسة تعيش على قطعة من الأرض محدودة المعالم نسبيا متأثرة بنمط الحياة الحضرية ، و يمارسون أنشطة اقتصادية ليس من بينها مهنة الزراعة ، و يتمثل أغلب هذه المهن في النشاطات التجارية و الصناعية و الأعمال الإدارية و الحرفية الخدمية. كما تمتاز المدينة بالتخصص الدقيق و تعدد الأنشطة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و يعتقد بعض علماء الاجتماع أن المدينة تعتبر ظاهرة اجتماعية متميزة.

ومن جهة أخرى يعرف (روبرت بارك) المدينة بأنها ليست مجرد تجمعات من السكان يقيم بعضهم مع بعض مما يجعل حياتهم أمرا ممكنا . كما أن المدينة ليست فقط مجموعة من النظم الإدارية و المؤسسات الاجتماعية مثل الجامعات و المدارس و المستشفيات و المحاكم ، بل هي فوق ذلك اتجاه عقلي ومجموعة عادات و تقاليد تختلف في الغالب عن تلك الموجودة في القرية ، و ذلك إلى جانب الاتجاهات المنظمة و العواطف ذات الطبيعة الإنسانية التي تناسب هذه التجمعات الإنسانية في المناطق الحضرية.

و يرى آخرون أن المدينة تعتبر طرازا متميزا للحياة الاجتماعية ، و يقيم فيها عددا كبيرا من السكان غير المتجانسين اجتماعيا أو ثقافيا أو اقتصاديا ، يلتقي بعضهم ببعض لأداء أدوار جزئية ، و كل منهم يعتمد على أناس أكثر لإشباع احتياجاتهم المعيشية اليومية . كما تتميز المدينة بالاتصالات الثانوية فضلا عن الاتصالات الأولية ، كما تتسم و تشتهر بتقسيم العمل و التخصص المهني و الاعتماد على تبادل المصالح و عدم الاستقرار في عمل أو سكن معين و البحث عن الأفضل بسبب الطموح الذي يشتهر به سكانها.

و كانت المدينة و مازالت تعتبر مقرا للسلطة و النفوذ المستند إلى القوة العسكرية و كانت هذه القوة نفسها لها الاعتبار الأول في اختيار المكان الذي تقام عليه المدينة . أما النشاط التجاري فهو يعتبر عملا عرضيا حيث يأتي في المرتبة الثانية. و كان حجم المدينة في الماضي محدودا و لم تكن هناك حركة لاستيراد البضائع و تصديرها بالمعنى المعروف لدينا في الوقت الحاضر. كما أن نشأة المدينة و تطورها فيما بعد يعتبر من أهم أسباب ظهور فكرة السلطة العامة و النشاطات الاقتصادية.

مراحل نمو و تطور المدينة :

قبل أن تصل إلى شكلها الحالي مرت معظم مدن العالم بعدة مراحل ، و استغرقت وقتا طويلا لتصبح مدنا كبيرة. و يعتقد (لويس ممفورد) أن أي مدينة يجب أن تمر بالمراحل التالية:

١ -مرحلة النشأة:

و هي المرحلة الأولى لتكوين المدينة التي تتكون في الغالب بانضمام بعض القرى الصغيرة بعضها إلى بعض و استقرار الحياة الاجتماعية فيها . وقد كان ذلك في البدايات الأولى لإنشاء المدن و خاصة بعد اكتشاف الزراعة و استئناس الحيوان و تربية الطيور و قيام بعض الصناعات اليدوية . ومن أمثلة ذلك ظهور المدن الأولى في العصر الحجري ثم في عصر اكتشاف المعادن.

٢ -مرحلة المدينة:

و تمتاز هذه المرحلة بوضوح التنظيم الاجتماعي و التشريع الإداري الذي يؤدي بدوره إلى انتعاش النشاط التجاري و تنوع الأعمال المهنية و الأعمال التخصصية و التميز الطبقي و ظهور المدارس و المعاهد و الخدمات العامة.

٣ -مرحلة المدينة الكبيرة:

وهي تسمى المدينة الأم بسبب كثرة السكان فيها و توفر الطرق والمواصلات التي تربطها بالريف كما تتوفر بها بعض الخدمات الخاصة مثل تجارة الجملة و الصناعات المختلفة و التعليم التخصصي و الجامعات. و يلاحظ أن بعض المدن قد تصبح عواصم المقاطعات أو البلديات أو الأقاليم أو عواصم للدول، حيث يتركز فيها النشاطات الاقتصادية و السياسية و الخدمية و الترفيهية و غيرها من الخدمات الأخرى.

٤ -مرحلة المدينة العظيمة :

وهي المرحلة التي ظهرت فيها المدن العظمى و خاصة في القرنين التاسع عشر و العشرين. ومن أمثلتها لندن و باريس و روما و واشنطن و شيكاغو. و يوجد في هذه المدن المصانع الضخمة للطائرات و السيارات و السفن، كما تتسم هذه المدن بتقسيم العمل و وجود المصارف التجارية الكبرى على مستوى العالم ، كما أنها تتحكم في النظام الرأسمالي العالمي. وفي هذه المدن يوجد الصراع الطبقي و السياسي و الانحلال الأخلاقي و التلوث البيئي وأزمة السكن و الجريمة المنظمة و غيرها من المتناقضات.

عوامل نمو المدن و تطورها :

١ -العوامل الجغرافية:

و تعتبر من أهم العوامل لإنشاء المدن خاصة في العصور القديمة حيث أن الموقع الجغرافي و توفر مصادر المياه و الأرض الخصبة و المناخ المناسب و الموقع الاستراتيجي لبناء أو إقامة مدينة من حيث طرق المواصلات البرية و البحرية و توفر الحواجز الأمنية الطبيعية في بعض الأحيان كانت كلها من عوامل إنشاء المدن مثل مدينة الفسطاط في مصر و مدينة (بومباي) التي تم بناؤها في شبه جزيرة تحمي منطقة الميناء.

٢ -العوامل السكانية:

تشتهر المدينة عادة بكثرة السكان و زيادتهم بصورة مستمرة، و تكون هذه الزيادة غالبا عن طريق الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة، أو من مدينة إلى أخرى و خاصة في الدول النامية. و ذلك بسبب عوامل الطرد في القرية و عوامل الجذب الموجودة في المدينة ، مثل توفر فرص العمل و التعليم و الخدمات الصحية و غيرها من الخدمات العامة الأخرى التي قد لا تتوفر في كثير من قرى العالم الثالث.

٣ -العوامل الاقتصادية:

يقصد بالعوامل الاقتصادية مجموعة الظواهر التي تتعلق بالحياة المادية للمجتمع و الموارد الاقتصادية و كيفية إنتاجها و توزيعها و استهلاكها، مثل إنتاج السلع و توزيعها و توفر رأس المال و الموارد الاقتصادية المتاحة و النشاط الزراعي و الصناعي الذي يؤدي بدوره إلى نمو المدن و تقدمها. و يعتبر التصنيع من أهم العوامل التي تحدث تغييرا في الشئون السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تتبلور في شكل مفاهيم و قيم و عادات و تقاليد و نظم تدخل جميعا في تكوين الإطار الحضري للمدينة . كما أن التصنيع يساعد على ارتفاع مستوى المعيشة في المدينة فيجعلها مركز جذب للعديد من المهاجرين.

٤ -العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا متميزا في تشكيل المدينة و تحديد بنائها حيث تختار السلطة السياسية المكاتب و الإدارات في المدن الكبيرة و تقوم بتوفير المقرات الإدارية و الخدمية. و بذلك تؤثر الحكومة المركزية على نمو و تطور المدينة بشكل واضح و خاصة عندما يتم اختيار هذه المدينة عاصمة سياسية أو عاصمة إقليمية. و يفضل غالبية الناس الإقامة قريبا من مراكز السلطة. و حيث توجد القوى السياسية توجد الخدمات العامة كالجامعات و المستشفيات وغيرها.

٥ -العوامل الحربية :

يلاحظ أن المدينة كانت في الماضي أكثر أمنا نظرا لوجود الحماية العسكرية التي تقوم بها السلطة المحلية لسكان المدينة ضد الغزاة و المعتدين عن طريق بناء الأسوار العالية و القلاع الحربية أو وجود الموانع الطبيعية حول المدينة. وقد ظهرت قديما الأهمية الحربية للمدينة و خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، مثل صيدا و صور و حطين، حيث تم بناء الأسوار العالية لحماية سكانها من المعتدين و استمر ذلك حتى بداية القرن العشرين.

٦ -العوامل الثقافية :

من المعروف أن ثقافة المجتمع تلعب دورا كبيرا في ظهور بعض المدن و تطورها، حيث عملت ثقافة الإنسان منذ القدم على خلق مدن ثقافية أو مدن دينية لعل أهمها مكة المكرمة و المدينة المنورة و القدس. كما أن النشاطات الثقافية تعتبر من أسس مكونات المدينة الحديثة مثل المكتبات العامة و المسارح و المؤسسات الصحفية وغيرها. كما قامت بعض المساجد في الدول الإسلامية بإعطاء بعض الأراضي التي تملكها إلى السلطات الحكومية لبناء المساجد أو المدارس أو المستشفيات أو دور الرعاية الاجتماعية.

تصنيف المدن :

تختلف المدن عن بعضها من حيث النمط أو الشكل أو الحجم أو النشاط الاقتصادي و الهدف الذي أنشئت من أجله. وقد قسم (بيرجل) المدن إلى سبع فئات لكل منها عدة أقسام وهي كالتالي :

١ -المراكز الاقتصادية : و تشمل مدن الصيد و التعدين و النفط و المراكز الصناعية و المراكز التجارية و مراكز النقل و الخدمات.

٢ -المراكز السياسية : و تشمل مراكز عالمية وقومية و إقليمية.

٣ -المراكز الثقافية : و تشمل المراكز الدينية و مدن الحج و المدن التذكارية و المراكز الثقافية الدينية و المدن الجامعية و مدن المتاحف

٤ -المراكز الترويحية : و تشمل المدن الصحية و المدن السياحية.

٥ -المدن السكنية : و تشمل الضواحي السكنية للأغنياء و أحياء الفقراء و مدن العمال و مدن المتقاعدين.

٦ -مدن رمزية مثل القدس و بيت لحم ومكة و المدينة.

٧- مدن متعددة الأغراض: وهي تشمل باقي المدن دون أن تكون لها أهداف معينة أو تشتهر بنشاطات محدودة.

التحضر و الكثافة السكانية :

من المعروف أن التحضر لا يعني الكثافة السكانية العالية في مدينة معينة أو منطقة بعينها ، حيث يلاحظ أن بعض المدن و القرى في الدول النامية تتميز بكثافة سكانية عالية و لكنها لا تعتبر مناطق حضرية إذا قورنت بمثيلاتها في الدول الأوربية الأقل ازدحاما . إن معظم المدن في قارات آسيا و أفريقيا و أمريكا اللاتينية تعتبر في مرحلة انفجار سكاني و كثافة سكانية عالية بينما هي في الوقت نفسه تعتبر موطنا للفقر و المرض و الجهل و البطالة و نقص الخدمات العامة ، كما أنها مازالت تعتمد إلى حد كبير على الزراعة التقليدية. و يمثل سكان هذه القارات الثلاث حوالي ثلاثة أرباع المعمورة حتى نهاية القرن العشرين.

وقد لوحظ أن الاتجاه نحو التحضر أدى إلى تكدس السكان في المراكز الحضرية التي أصبحت مكتظة بالسكان حيث وصل عدد السكان الذين يقيمون في المدن في منتصف القرن العشرين على مستوى العالم إلى أكثر من نصف مليار نسمة ، ثم ارتفع ليصل إلى ٨٠٠ مليون نسمة عام ١٩٧٠. كما تجاوز سكان المدن في نهاية القرن العشرين نصف سكان المعمورة الذين قدر عددهم بحوالي ستة مليارات نسمة ثم ارتفعت نسبة التحضر على مستوى العالم حيث قدرت في بداية القرن الحادي و العشرين بحوالي ٨٠% من السكان على مستوى دول العالم.

الدول الكبرى في العالم :

تحتل الصين المرتبة الأولى من حيث عدد السكان حيث قدر عدد سكانها عام ١٩٩٤ بحوالي مليار و مائتين وتسعة ملايين نسمة ، يليها الهند التي قدر عدد سكانها في نفس الفترة بحوالي ٩١٩ مليون نسمة ثم الولايات المتحدة حيث قدر عدد سكانها بحوالي ٢٦١ مليون نسمة و يلاحظ أن هناك عشر دول على مستوى العالم يزيد عدد سكانها عن مائة مليون نسمة وفقا لتقديرات الأمم المتحدة عام ١٩٩٤ تقع ستة منها في قارة آسيا.

توجد أعداد متزايدة من المدن ذات الأحجام الكبيرة. ففي عام ١٩٥٠ كان عدد المدن التي يصل عدد سكانها إلى مليون نسمة أو أكثر لا يتجاوز على مستوى العالم ٨٣ مدينة ، ثم ارتفع هذا العدد ليصل إلى ١٦٥ مدينة عام ١٩٧٠. ثم إلى ٣٣٦ مدينة عام ١٩٩٦. كما يتوقع أن يصل عددها إلى حوالي ٥٢٧ مدينة في عام ٢٠١٥ حسب تقديرات الأمم المتحدة. و يلاحظ أن هناك ١٦ مدينة يتجاوز عدد سكان كل منها ١٠ مليون نسمة عام ١٩٩٦ منها ١٢ مدينة تقع في الدول النامية و اثنتان في الولايات المتحدة ومثلهما في اليابان.

المدن الحديثة بعد الانقلاب الصناعي :

يرجع علماء الاجتماع حدوث الثورة الصناعية في أوروبا إلى تغير نمط الحياة في المدن في عصر النهضة (قبل الثورة الصناعية) حيث كانت سلطة نظام الإقطاع منصبة على سكان الريف ، أما طبقة الصناع و التجار و سكان المدن فكانوا أكثر حيوية و نشاطا مما شجع سكان الريف على الهجرة للمدن . وفي هذه الظروف بدأ الاختراع و التقدم و الازدهار الحضاري الذي كان الأساس في انتشار حركة التصنيع و بالتالي ازدهار المدن و نموها و تطورها.

و يلاحظ أنه في بداية الانقلاب الصناعي ظهرت ثلاثة أنواع من المدن وهي :

١- مدن المواد الأولية التي تنتج الفحم و الحديد الخام و النحاس و الذهب.
٢- مدن المواد المصنعة.
٣- مدن التصدير و الاستيراد.

و نتيجة لهذا التطور ظهرت بعض الموانئ الجديدة التي أنشئت بجوارها مدن للتصدير و الاستيراد.

و كان للانقلاب الصناعي بعض الآثار الواضحة على المدن الأوربية :

١- ازدياد عدد المدن الكبرى ذات النفوذ على المناطق المجاورة.
٢- ازدياد الكثافة السكانية في المدن بشكل كبير.
٣- ازدياد نسبة سكان الحضر بالنسبة لسكان الريف.
٤- تحسين طرق المواصلات و وسائل المواصلات بين المدن المختلفة.
٥- زيادة المشاكل التي تصاحب عملية التحضر مثل مشاكل السكن و الخدمات.

أما عن الأسباب التي ساعدت على نمو و تطور المدينة في القرن العشرين فهي كثيرة و منها :

١- وجود الخدمات و المرافق العامة مثل المياه و الكهرباء.
٢- توفر فرص التعليم و التدريب و الخدمات الصحية و الترفيهية.
٣- كثرة المصانع و انتشار التجارة و تطور المواصلات.
٤- وجود بعض المؤسسات الاجتماعية و الروابط المهنية و المراكز العلمية في المدن الكبرى.

المدن في الدول المتقدمة :

شهدت المدن في الدول المتقدمة تطورا كبيرا و ازدهارا واسعا و خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين. و تمثل هذا التطور في فن العمارة حيث انتشرت ناطحات السحاب التي يزيد ارتفاعها عن مائة دور في بعض المدن خاصة في الدول الصناعية. و كانت الزيادة الرأسية هي السمة الغالبة في هذه المدن. كما لوحظ وجود الشوارع الواسعة و الساحات الكبيرة و الحدائق الغناء و المتنزهات العامة المنتشرة في جميع أحياء المدن الحديثة. كما تميزت المدينة في الدول المتقدمة بالتنظيم من ناحية وجود مناطق للخدمات و أخرى للنشاط التجاري و ثالثة تعتبر مناطق سكنية وهكذا.

كما تتميز المدن الحديثة بتنظيم حركة المرور و تنوع وسائل المواصلات، بالإضافة إلى توفر النقل البحري و الجوي بين الدول و المدن الكبرى في العالم. و تمتاز المدن في الدول المتقدمة بالإنتاج الوفير و التقنيات الحديثة و النشاطات التجارية و الصناعية و الحرفية المتنوعة، مع توفر وسائل التسلية و الرفاهية و الأنشطة الثقافية و الاجتماعية و الرياضية بمختلف أنواعها. كما أن بناء الطرق البرية السريعة و السكك الحديدية المتطورة ساعد على تطور و نمو المدن حيث يتم نقل المواد الخام أو المنتجات الزراعية و الصناعية و الركاب من هذه المدن و إليها.

المدن في الدول النامية :

المدينة في الدول النامية أصبحت في العصر الحديث جملة من التناقضات بين القديم و الجديد. فهي تمثل رواسب الحياة الريفية بأشكالها المختلفة مع وجود مظاهر التحضر و التقدم الذي تشتهر به المدينة الأوربية الحديثة. فدرجة التحضر في الدول النامية مازالت أقل منه في الدول المتقدمة. وقد أظهرت الدراسات أن أكثر من نصف سكان قارات آسيا و أفريقيا و أمريكا اللاتينية يقيمون في مساكن غير صحية و مدن شديدة الازدحام. وذلك إلى جانب الفقر الشديد الذي يعاني منه سكان الدول النامية.

المدن الإفريقية :

يلاحظ بصفة عامة التجانس في المباني و عدم الاهتمام ببناء القصور الفخمة و المعابد المزخرفة و الأسواق المجمعة كما هو الحال في أوروبا. و يلاحظ في المدينة الإفريقية أن كل قبيلة تقيم لأفرادها مساكن متقاربة. أما غالبية الشوارع فهي عبارة عن متاهات أو مجموعة ممرات معقدة معظمها غير مرصوفة. كما أن مهنة غالبية السكان مازالت تعتمد على الزراعة و تربية الحيوانات. و يلاحظ وجود البيوت الفاخرة و إلى جانبها الأحياء الفقيرة المتخلفة التي من بينها سكان الأكواخ أو سكان مدن الصفيح.

المدن الإسلامية :

توجد بعض السمات الأساسية للمدن العربية و الإسلامية هي :

١- وجود معسكرات داخل بعض المدن الكبيرة حيث تقيم فيها القوة العسكرية مع أسرهم و حراسهم و يوجد موقعه غالبا في منطقة دفاعية في أحد أطراف المدينة.

٢- يوجد بالمدن الكبيرة قصر الحاكم حيث يقيم فيه الحكام و بطانتهم وهي منطقة تكون غالبا منفصلة عن بقية أجزاء المدينة.

٣- توجد بعض المؤسسات و المباني المتصلة بالمسجد الجامع و السوق العام حيث إن المسجد يعتبر مكانا للعبادة ومقرا للمحكمة و مركزا للتربية و التعليم و الإعلام والثقافة. وقد يوجد بجواره المستشفى العام و الحمامات العامة.

٤- توجد المباني التجارية وسط المدينة كما يوجد أحيانا سوق مسقوف ، بالإضافة إلى وجود بعض الفنادق و المقاهي الشعبية و نزل للقوافل و التجار.

٥- تكون معظم المساكن من دور واحد، أو عدة أدوار. وهي تبعد عن وسط المدينة. كما أن شكل البيت يتمشى مع متطلبات المناخ و يتلاءم مع عدد أفراد الأسرة و العادات و التقاليد الإسلامية. و يحقق الفصل بين الجنسين و خاصة عند استقبال الضيوف.

مميزات و عيوب المدينة :

١ -مزايا المدينة:

١- إحساس الشخص أنه في موقع الأحداث.
٢- تنوع كبير في نوعية البشر الذين يتم التفاعل معهم.
٣- الحرية في الصعود إلى مراكز أعلى في السلم الاجتماعي.
٤- تنوع الخيارات المهنية و الاقتصادية.
٥- توفر كثير من الخيارات الثقافية و الفنية.
٦- توفر المراكز الطبية و التعليمية.
٧- القرب من المؤسسات الرسمية للدولة.
٨- سهولة الوصول إلى التغيرات التقنية.
٩- وجود كثير من الابتكارات و قليل من القيود الاجتماعية.

٢ - عيوب ومشاكل المدينة :

١- ارتفاع معدلات الجريمة و الأمراض العقلية.
٢- ارتفاع الكثافة السكانية.
٣- وجود كثير من التفاعلات غير الشخصية مع أشخاص مجهولين.
٤- هناك صعوبة في الاتصال بالمسئولين و القادة.
٥- هناك صعوبة بالغة في علاج المشكلات الاجتماعية.
٦- صعوبة التوفيق بين كل الفئات بسبب عدم التجانس.
٧- توجد منافسة شديدة في الحصول على فرص العمل.
٨- عدم وجود ثوابت بسبب التغيرات الاجتماعية السريعة.

ايكولوجيا المدينة :

يقصد بكلمة الايكولوجيا دراسة البيئة المحيطة بالكائن الحي سواء أكانت بيئة إنسانية أم حيوانية أم نباتية. وقد ظهر هذا المصطلح في بداية القرن العشرين و اشتهر بصفة خاصة في الدراسات السكانية حيث يهتم بمعرفة الطريقة التي يتعامل بها الإنسان مع البيئة المحيطة. و بذلك فهو يدرس العلاقة بين الإنسان و البيئة التي يعيش فيها.

ومن ناحية أخرى، فإن الايكولوجيا الاجتماعية قد تطورت في جامعة شيكاغو الأمريكية على يد كل من (بارك) و (برجس) وبعض زملائهم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، حيث تركز الاهتمام على علاقات البشر مع البيئة المحيطة و نشاطاتهم الاجتماعية. و يجب أن نلاحظ أنه على الرغم من أن البيئة تؤثر على سلوك الإنسان إلا أن سلوك الإنسان ينتهي دائما إلى إعادة تشكيل البيئة ، كما أن الإنسان قادر دائما على تعديل سلوكه ليتلاءم مع البيئة المحيطة.

و يلاحظ أن الايكولوجيا الحضرية و خاصة في المدينة الحديثة تهتم ببعض القضايا العامة التي يحددها البعض على النحو التالي :

١- دراسة التوزيع المساحي والجغرافي للجماعات في المدينة و وظيفة كل منها.
٢- دراسة العلاقات بين هذه الجماعات و كيفية تأثيرها على نمط التوزيع المساحي و الجغرافي للجماعات في المدينة.

٣- دراسة الاختلافات الاقتصادية و الاجتماعية بين هذه الجماعات و أثرها في العلاقات بين جماعات المدينة.
٤- دراسة علاقات التوزيع المساحي و الجغرافي للجماعات في المدينة بالتوزيع المساحي للخدمات فيها.
٥- دراسة ديناميكية تغير النظام الاجتماعي في المدينة و أثرها على التوزيع الجغرافي للجماعات.

العوامل التي تؤثر على ايكولوجيا المدينة :

من المعروف أن ايكولوجيا المدينة تتأثر بعدة عوامل مختلفة من أهمها العوامل الاجتماعية ، ثم تأتي بعد ذلك العوامل الاقتصادية و الصناعية و الجغرافية و التاريخية للمدينة موضوع الدراسة. كما أن وسائل المواصلات العامة و الخاصة تؤثر بشكل مباشر في ايكولوجيا المدينة من حيث تحديد مكان الإقامة بالنسبة لسكان المدينة و أسلوب تنقلهم إلى أعمالهم في المصانع و المتاجر و الجامعات و المقار الإدارية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

أقسام المدينة القديمة :

تتسم المدينة القديمة و خاصة المدينة الأوربية قبل الثورة الصناعية بنوع من التخصص البسيط في الصناعات التقليدية البدائية. غير أن معظم النشاطات الاقتصادية كانت في مجال الزراعة التقليدية حول المدن. كما كان يوجد أيضا التجار و رجال السياسة و الدين الذين يكونون الطبقة العليا في المجتمع. أما المواصلات فكانت عبارة عن عربات تجرها الحيوانات.

و بالتالي كانت المدينة في هذه الفترة عبارة عن قطعة من الأرض في مكان جغرافي آمن ومحاطة بسور كبير يحيط بها من جميع الجهات ، وله بعض البوابات المحروسة من رجال الجيش و الشرطة. كما أنها تتكون من الداخل من شوارع وأزقة ضيقة و صغيرة. و كان وسط المدينة هو المكان الآمن و المفضل لصفوة المجتمع أما العمال و الفقراء فكانوا يقيمون في أطراف المدينة و يأتي بعد ذلك المنبوذون الذين كانوا يعيشون خارج أسوارها حيث تتعرض هذه الفئة من السكان لبعض الأضرار الناتجة عن هجمات المعتدين.

أقسام المدينة الحديثة :

تتكون المدينة الحديثة خاصة في الدول التي تعتمد على التخطيط العمراني من عدة أحياء حيث يلاحظ أن المنطقة الوسطى أو مركز المدينة يكون غالبا منطقة التجار و رجال الأعمال و المصارف التجارية و الشركات العامة. ثم تليها مناطق سكنية للطبقات الفقيرة و المتوسطة، ثم الأحياء الخاصة بسكن الطبقات الغنية. وفي أطراف المدينة توجد بعض المناطق الصناعية ، كما تشتمل المناطق الحضرية أيضا على الحدائق و المتنزهات العامة و الملاهي و النوادي الرياضية التي يستطيع أن يؤمها جميع المواطنين.

و بينما توجد بعض الأحياء الخاصة بالطبقات الغنية في أطراف مدن الدول المتقدمة ، يلاحظ في الدول النامية أن بعض الفئات الفقيرة يسكنون في أطراف المدينة في أحياء عشوائية مكونة من الأكواخ أو بيوت الصفيح كما يلاحظ أن معظم المساكن لا تتوفر فيها أدنى مقومات الحياة العصرية الحديثة و التداخل بين الأحياء السكنية و المناطق الخدمية.
ومن جهة أخرى يلاحظ أن هناك هجرة مستمرة بين أحياء المدينة المختلفة مع تحسن ظروف الأشخاص الاجتماعية و الاقتصادية.

التركيب الداخلي لبعض المدن العربية :

هناك كثير من المتغيرات التي قد تتحكم في التركيب الداخلي للمدينة بصفة عامة و المدينة العربية على وجه الخصوص.
فإذا نظرنا إلى مدينة الإسكندرية على سبيل المثال ، فإننا نجدها محصورة بين البحر الأبيض في الشمال و بحيرة مريوط في الجنوب. و بالتالي فهي تأخذ شكلا طوليا من الشرق إلى الغرب. كما يلاحظ تداخل واضح بين الأحياء فلا يوجد منطقة خاصة بالسكن فقط، أو منطقة تجارية خاصة بالنشاط التجاري فقط و إنما توجد نشاطات مختلفة في كل حي أو ضاحية.

كما يلاحظ أيضا في بعض الدول وجود ما يسمى بالأحياء المعزولة مثل أحياء اليهود في بعض المدن الأوربية و كذلك بعض الدول العربية في السابق ، حيث يتجمع فئة من السكان في حي واحد بغض النظر عن الوضع الاقتصادي. و كذلك بعض الأقليات الدينية أو العرقية وخاصة في الولايات المتحدة مثل الحي الصيني و أحياء الملونين من أصل إفريقي. وفي بعض الأحيان يلاحظ أيضا في بعض المدن العربية و خاصة في المجتمعات البدوية أن بعض الأحياء تكون مقتصرة على قبيلة واحدة أو عائلة معينة.

البيئة الجغرافية للمدين :

من المعروف أن البيئة الجغرافية تساهم في تحديد الموقع الجغرافي للمدينة حيث يتم إنشاؤها طبق لبعض المعطيات و المعايير التي تساعدها على النمو و الاستمرار. و تتمثل بعض هذه المعطيات في مدى توفر مصادر المياه و المواد الخام اللازمة للصناعة و بعض الموارد الاقتصادية المطلوبة مع ضرورة وجود كثافة سكانية تتماثل مع المساحة الجغرافية للمدينة. كما يتطلب الأمر ضرورة توفر منافذ برية و بحرية لتسهيل حركة التنقل و الاتصالات ببقية المناطق في المدن أو الدول المجاورة.

و يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل الأساسية التي تساعد على قيام المدن و تطورها. و الأمر كذلك يتطلب توفر كثافة سكانية عالية لاستغلال تلك الموارد و تجديدها. و يعد الموقع الجغرافي من العناصر الأساسية لنجاح تطور المدينة. أضف إلى ذلك وجود بعض الأماكن المقدسة التي تلزم النظام السياسي في الدولة بتنميتها و تطويرها لأنها تمثل قيما روحية و ثقافية للسكان و كذلك وجود المراكز البحثية و المؤسسات العلمية مثل الجامعات وغيرها من العوامل الأخرى.

و يحدد البعض أهم هذه العوامل على النحو التالي :

١- البيئة و طبيعة تركيبتها الجغرافية و المناخية.
٢- المقومات و الموارد الاقتصادية.
٣- المقومات و التقنية الفنية.
٤- الموارد البشرية و النظام السياسي.
٥- القيم و الخصائص الثقافية.

الأحياء المتخلفة في المدينة :

تضم معظم مدن العالم أحياء متخلفة أو فقيرة تنقصها كثير من الخدمات. و يقصد بالأحياء المتخلفة المساكن الشعبية أو الأحياء الفقيرة التي توجد في بعض المدن الحديثة بما في ذلك الدول المتقدمة اقتصاديا. و يلاحظ أن المباني في هذه المناطق المتخلفة تكون سيئة التهوية قليلة الإضاءة ضيقة الشوارع و الطرقات سيئة المواصلات. و الفئة التي تقيم في هذه الأحياء تنقصهم الخدمات الصحية و التعليمية و ترتفع بينهم نسبة الإجرام و التشرد و الانحراف حيث يعيشون بين خرائب هذه الأحياء المتداعية بسبب رخص قيمة الإيجارات في هذه المناطق و قربها من المناطق الخدمية و فرص العمل و عدم الحاجة إلى وسائل المواصلات.

و توجد مثل هذه الخرائب في كثير من دول العالم سواء كانت صناعية متقدمة أو نامية. و على سبيل المثال يوجد مثل هذه الخرائب في مدينة القاهرة و خاصة في بعض الأحياء مثل حي شبرا و مصر القديمة و الموسكي و باب الشعرية حيث تبلغ الكثافة السكانية في معظم هذه المناطق أكثر من ١٢٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع. وفي مدينة الإسكندرية أظهرت دراسة ميدانية أن معظم عمال الصناعة يسكنون في أحياء متخلفة مما يؤثر تأثيرا مباشرا على كفاءة الإنتاج و يزيد من الأمراض و المشاكل الاجتماعية.

نظريات ايكولوجيا المدينة

مقدمة :

اهتم كثير من علماء الاجتماع بمحاولة وضع بعض النظريات بشأن التوزيع الجغرافي داخل المدينة و ذلك بعد دراسة مجموعة من المدن في المجتمعات الأوربية منذ بداية القرن العشرين. و لعل أبرز هذه النظريات ما يلي :

١- النظرية التي قال بها العالم (هونت) وهي التي أطلق عليها نظرية نجمة البحر.
٢- النظرية التي قال بها العالم (برجس) وهي التي أطلق عليها نظرية المنطقة المركزية.

٣- النظرية التي قال بها العالم (هوايت) وهي التي أطلق عليها نظرية القطاعات.
٤- النظرية التي قال بها العالمان (هاريس و أولمان) وهي التي أطلقا عليها نظرية النويات المتعددة.

و يمكن توضيح هذه النظريات بشيء من التفصيل فيما يلي :

١- نظرية نجمة البحر :

تعتبر نظرية نجمة البحر من أول النظريات الايكولوجية التي تهتم بشكل المدينة. وهي النظرية التي قال بها (هونت) و ظهرت عام ١٩٠٣م.
و يعتقد أصحاب هذه النظرية أن المدينة بدأت في الانتشار و التوسع خارج مركز المدينة بعد اختراع بعض وسائل المواصلات و النقل التقليدية المتمثلة في القطارات في تلك الفترة بدلا من العربات التي كانت تجرها الحيوانات.

وقد نتج عن هذه الاختراعات تطور المدينة في شكل نجمة البحر، حيث كانت هذه الظاهرة منتشرة في كثير من المدن الغربية قبل اختراع السيارة وسيلة للمواصلات. و بذلك كانت تبنى المساكن بعيدا عن مركز المدينة حيث كان يتم ملء الفراغ بين أذرع هذه النجمة البحرية بالمباني. ومن ثم تتجمع هذه المباني عند محطات القطارات البعيدة عن مركز المدينة.

كما يلاحظ أن مباني المدن في السابق كانت مكدسة بجوار بعضها البعض وهي مباني أرضية أو مباني من أدوار محدودة و شوارعها ضيقة و غير مرصوفة و غير منتظمة. بيد أن الحالة تغيرت كثيرا بعد تحسن وسائل المواصلات الحديثة ، فقد استطاع بعض السكان بناء منازلهم في أطراف المدينة و خاصة الطبقة الغنية الذين يملكون وسائل النقل الخاصة ، فزاد حجم بعض المدن و زادت كثافتها السكانية. أما المباني القديمة التي كانت وسط المدينة فقد سكن بعضها الفقراء و المحتاجون نظرا لرخص قيمة إيجارها. كما أن بعض الحكومات قامت بهدمها لتقوم على أنقاضها المكاتب الإدارية أو المباني الجديدة أو الحدائق العامة بعد أن طبق على هذه المناطق برامج التخطيط العمراني الجديد.

٢- نظرية المنطقة المركزية :

ظهرت هذه النظرية على يد عالم الاجتماع (برجس) بعد الحرب العالمية الأولى حيث يرى أن المدينة تتوسع في شكل حلقات حول المركز الأساسي وسط المدينة تتكون على شكل دوائر، و يظهر في هذا النموذج ست دوائر وقد تزيد عن ذلك.

و يمكن توضيح هذه المناطق على النحو التالي :

١- منطقة رجال الأعمال المركزية:
وهذا المركز هو بؤرة الحياة التجارية للمدينة التي يوجد فيها النشاط التجاري حيث توجد وسط المدينة و توجد فيها المحلات التجارية الكبرى.

٢- منطقة تجارة الجملة والصناعات البسيطة (المنطقة الانتقالية):
و يوجد بهذه المنطقة مركز الخدمات للمواصلات العامة مثل السكك الحديدية و الصناعات الخفيفة الملتصقة بالمراكز التجارية في مركز المدينة. كما أنها تعتبر منطقة سكنية متداعية ، و يوجد بها غرف صغيرة كما يوجد بها الخرائب و البيوت القذرة القديمة التي يسكنها الفقراء و المتسولون. وهي مناطق الفقراء و المرضى. كما توجد بها العمارات القديمة الآيلة للسقوط التي يسكنها المهاجرون و الفقراء. و توجد هذه الحالات في مدينة شيكاغو التي قام بدراستها (برجس) و عمم نتائج دراسته على بقية المدن المماثلة.

٣- المنطقة السكنية للعمال (الطبقة الدنيا):
وهي المنطقة التي يسكن فيها عمال الصناعة الهاربون من المنطقة الثانية (منطقة الانتقال) الذين يرغبون في السكن بالقرب من أماكن عملهم. و تعتبر الإقامة فيها أفضل من المنطقة الثانية. أضف إلى ذلك ، يوجد بها الجيل الثاني من المهاجرين الشباب الطموحين ، كما توجد بها منازل أفضل تتكون من أربعة أو خمسة أدوار. و لكنها تعتبر مناطق مزدحمة حيث يقيم سكان الطبقة الدنيا من السكان.

٤- منطقة الطبقة الوسطى:
وهي المنطقة السكنية التي توجد فيها مساكن أفضل من المنطقة الثالثة و يوجد بها بعض العمارات و الشقق المتوسطة من حيث الحجم المناسب لإقامة أسرة واحدة من الطبقات الوسطى للمجتمع. كما توجد بهذه المنطقة بعض الأسواق و أماكن لقضاء أوقات الفراغ مثل الملاهي و المقاهي و المتنزهات العامة.

٥- منطقة سكن الطبقات العليا:
وهي المنطقة السكنية التي يقيم بها أبناء الطبقة العليا في المجتمع من أصحاب المهن الإدارية و رجال الأعمال وهي تضم مساكن أفضل من المناطق الأخرى ، كما أن الشقق فيها تعتبر كبيرة الحجم و تناسب الوضع الاقتصادي الجيد الذي يتمتع به الأشخاص المقيمون في هذه المنطقة من أبناء الطبقة العليا في المجتمع.

٦- منطقة السفر اليومي والضواحي:
كما تسمى أيضا ضواحي المدينة و تقع خارج حدود المدينة و تضم الدارات الكبيرة و المنازل الرحبة و الشقق الفارهة و الفنادق المستخدمة لغرض السكن وهي تسمى أيضا منطقة السكان الذين يقومون برحلات يومية إلى أماكن أعمالهم.
وقد لاحظ (برجس) أن نسبة السكان الذين يملكون البيوت تتزايد كلما ابتعدنا عن مركز المدينة. كما أن نسبة التشرد و جنوح الأحداث تتركز في وسط المدينة و تقل كلما ابتعدنا عن المركز.

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن الدوائر المركزية للمدينة مازالت موجودة حتى الوقت الحاضر في كثير من مدن الدول النامية، حيث أن الضغط السكاني في وسط المدينة يؤدي إلى توسعها على حساب المنطقة التي تليها. أما إذا كانت هناك بعض العوائق الطبيعية في أحد الاتجاهات ، مثل وجود البحار أو الأنهار أو الجبال ، فإن المدينة في هذه الحالة تأخذ شكل أنصاف دوائر.

٣- نظرية القطاعات :

قال بهذه النظرية العالم الأمريكي (هوايت) حيث توصل لها بعد أن قام بدراسة (١٤٢) مدينة أمريكية في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين. وهذه النظرية تعتبر تطويرا وتعديلا لنظرية (برجس) الذي قال بتطور المدينة في قطاعات دائرية. و جاءت بعد اكتشاف السيارة وسيلة للمواصلات حيث لم تعد القطارات هي الوسيلة الوحيدة للانتقال. و بذلك اعتقد (هوايت) أن نموذج (برجس) لم يعد مناسبا من الناحية العملية لتطور و زيادة حجم المدينة في قطاعات دائرية.

و تتلخص هذه النظرية في أن المدينة تنقسم إلى قطاعات محورية لا حلقات دائرية. كما لاحظ في أثناء دراسته لعينة من المدن الأمريكية في تلك الفترة أن السكان يتجهون في انتقالهم في محاور محدودة كلما نمت المدينة. و بذلك فإن منطقة سكن الأغنياء لا تغطي حلقة بأكملها داخل المدينة، و إنما تغطي فقط جزءا من هذه الحلقة. كما يحدث الشيء نفسه في القطاعات الأخرى من المدينة.

و يلاحظ أن سكان القطاع ينتقلون إلى خارج المدينة كلما كبرت و تطورت ، كما لاحظ أيضا أنه كلما ينتقل بعض السكان إلى الأطراف الخارجية للمدينة فإنهم ينقلون معهم أيضا بعض المؤسسات الخدمية مثل المحلات التجارية و محلات بيع الخضروات و الصيدليات وغيرها. كما قسم (هوايت) المدينة إلى عدة قطاعات. فالقطاع الأول يشمل المنطقة التجارية و رجال الأعمال وهي توجد في مركز المدينة. وفي المنطقة الثانية يوجد تجار الجملة و الصناعات البسيطة. أما المنطقة السكنية فقسمها إلى ثلاثة قطاعات حسب نوع الطبقة الاجتماعية في المجتمع.

٤- نظرية النويات المتعددة :

ظهرت هذه النظرية في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين وقد نادى بها العالمان (هاريس و أولمان) و ذلك بعد أن ظهرت المدينة الصناعية إلى حيز الوجود و خاصة في أوروبا و أمريكا الشمالية. وقد تبين لهما أن المدينة تتميز بوجود عدة نويات منفصل بعضها عن بعض ، و يمكن أن تظهر حول كل منها أنشطة مختلفة. كما لاحظا أن كل مدينة قد تختلف عن غيرها في أنواع مراكزها و عددها.

و بذلك يمكن أن توجد في المدينة الواحدة نوية لتجارة الجملة و نوية للصناعات الخفيفة و نوية للصناعات الثقيلة تكون غالبا في أطراف المدينة. كما يلاحظ أن المناطق السكنية تتوزع حول هذه النويات و كل طبقة اجتماعية سواء كانت فقيرة أم غنية تتوزع حول الحي الذي يعمل فيه السكان حسب مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

و حيث أن كل مدينة تختلف عن الأخرى في أنواع مراكزها و عددها فإن ذلك يرجع للأسباب التالية :

١- تحتاج بعض نواحي النشاط الاقتصادي في المدينة إلى تسهيلات خاصة حيث أن المنطقة التجارية تنشأ عادة في المراكز التي تؤمن أكبر عدد من الناس مثل الميناء الذي ينشأ بجوار البحر و الحي الصناعي الذي ينشأ بجوار النهر، و هكذا بالنسبة لبقية أحياء المدينة.

٢- تستفيد بعض نواحي النشاط الاقتصادي من وجودها في مكان واحد حيث أن تجمع تجار التجزئة مثلا في حي واحد يفيدهم جميعا لأنه يسهل على العملاء عملية الشراء و البيع والمعاملات التجارية.

٣- تنفر بعض الطبقات الاجتماعية من الإقامة بجوار بعض الأنشطة الاقتصادية في المدينة. فالطبقة الغنية مثلا تنفر من الإقامة بجوار المنطقة الصناعية و تفضل الابتعاد عنها.
٤- لا تتحمل بعض نواحي النشاط في المدينة من تحمل عبء الأرض ذات القيمة المرتفعة وسط المدينة. فتجار الجملة مثلا يبتعدون عن وسط المدينة لأنهم يحتاجون إلى مساحات كبيرة لتخزين بضائعهم.

التخطيط الحضري

مقدمة :

يعتبر التخطيط الحضري أو كما يسميه البعض بتخطيط المدن أحد العلوم الحديثة التي استعملها علماء الاجتماع الحضري و علماء الجغرافيا في العصر الحديث. وقد ظهرت بوادر تخطيط المدن منذ أن عاش الإنسان في المدينة حوالي خمسة آلاف سنة قبل الميلاد. وقد لوحظ وجود بعض معالم تخطيط المدن في مصر الفرعونية و كذلك في بلاد الإغريق و بلاد الرومان. كما لوحظ وجود تخطيط مدن أيضا في العصور الوسطى. غير أن هذا التخطيط كان عشوائيا و لم يكن منظما كما هو معروف في العصور الحديثة.

و لم يبدأ التخطيط المنظم بصورة جيدة إلا بعد ظهور الثورة الصناعية في أوروبا و خاصة في بداية القرن التاسع عشر. ثم أصبح أكثر نضوجا في بداية القرن العشرين. و تمثل تخطيط المدينة في ذلك الوقت في تزويد المدن الحديثة ببعض المتنزهات العامة و تخصيص أماكن للملاعب الرياضية و النوادي الاجتماعية. كما تم رصف شوارع المدينة و إعداد طرق مناسبة لحركة السيارات و القطارات و تحديد أماكن خاصة للسكن و أخرى لنشاط التجار و ثالثة للنشاط الحرفي والصناعي.

تعريف التخطيط :

التخطيط الحضري يعتبر جزءا من التخطيط الشامل للمجتمع. و يقصد به الأساليب أو الطرق أو الإجراءات التي يتخذها المخطط لتحويل الحالة الموجودة إلى صورة أفضل مما كانت عليه في السابق. و هذا يتطلب دراسة الحاضر و فهمه و التنبؤ بالمستقبل.

و يقصد بتخطيط المدينة فهم واقع المدينة و محاولة تطويرها و تنظيمها ليظهر بصورة أفضل، حيث أن المدينة ليست فقط كيانا فكريا يتكون من المباني و الطرق والمرافق العامة و لكن يشمل أيضا المؤسسات الاجتماعية و التعليمية و الثقافية و التجارية و الصناعية. وهذا يؤدي بدوره إلى جعل المدينة بيئة حضرية مناسبة حتى يزاول فيها الإنسان نشاطاته الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في مؤسسات متطورة.

ومن المعروف أن التخطيط لا يشمل فقط المناطق و الأحياء داخل المدينة ، بل يشمل أيضا الأقاليم المجاورة. و بذلك تحول تخطيط المدينة إلى ما يطلق عليه حاليا التخطيط الإقليمي للمدن ، حيث يلاحظ أن جميع المدن بدون استثناء تعتمد على القرى و المناطق المجاورة لإشباع احتياجاتها من مصادر الغذاء و اللحوم و الخضروات وغيرها. فالعلاقة قائمة و متبادلة بين المدن و الأقاليم المجاورة لها في جميع مدن العالم.

و هناك عدة **تعريفات للتخطيط الحضري** يحددها البعض على النحو التالي :

١- يقصد به الإستراتيجية التي تتبعها الجهات المسئولة في الدولة عن اتخاذ القرارات لتنمية و توجيه البيئات الحضرية الجديدة و ضبط نموها و توسعها.

٢- يقصد به السعي لإنجاز الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية المرتبطة بالبيئة التنموية للمجتمع مثل رصف الشوارع و إيجاد المرافق العامة و المتنزهات الضرورية لسكان المدينة.

٣ -يقصد به تطبيق الأساليب العلمية في وضع السياسة التنموية للدولة موضع التنفيذ ، و ذلك من خلال نشاطات إدارات التخطيط في المجتمع.

٤- التخطيط هو أحد مسئوليات الدولة من خلال السلطات المحلية في الأقاليم المختلفة ، وهو بذلك يعتبر وظيفة حكومية تعمل على التوفيق بين الفعاليات التي تمارسها السلطة العليا في المجتمع للتنظيم و التكوين للمباني السكنية و المدارس و المواصلات و المراكز الخدمية المختلفة في كل مدينة.

ومن جهة أخرى فإن التخطيط السليم يجب أن تتكامل فيه القيم الجمالية و الفوائد الاقتصادية و مراعاة الظروف الاجتماعية للسكان مع تضافر جهود المهندسين المعماريين و علماء الاقتصاد و الاجتماع و الجغرافيا و البيئة وذلك من أجل استعمالات الأرض بطريقة اقتصادية و مفيدة و مراعاة توافر المساحات الخضراء و الميادين العامة و المناطق الخدمية.

و هناك مجموعة من الصفات والتصورات الأساسية العامة التي يجب أن تتوفر في التخطيط الحضري ، يحددها البعض كالتالي:

١- يجب أن يشتمل التخطيط الحضري على مقاييس كيفية و كمية يتم على أساسها تخطيط المدينة.
٢- يجب أن يحصل التخطيط الحضري على دعم الدولة و جهات صنع القرار حتى يجد التأييد ومن ثم إمكانية التنفيذ.
٣- يجب أن يعمل التخطيط على التوازن بين تصورات الجهات الإدارية في الدولة و العوامل الأخرى التي تؤثر في المجتمع.

٤- يجب أن يتضمن التخطيط الحضري شروط الذوق و الجمال الفني و الوظيفة الملائمة لأفراد المجتمع في أي مدينة.
٥- يجب أن يعكس التخطيط القيم الاجتماعية و الأخلاقية و الجمالية و الاقتصادية في المجتمع.
٦- يجب أن يعكس التخطيط الحضري نزعة تجريدية توفق بين الماضي و الحاضر و احتياجات المستقبل في المدينة موضع التخطيط الحضري.
٧- يجب أن يتضمن التخطيط الحضري قواعد وأسسا واضحة لاستعمالات الأراضي و الانتفاع بها في البيئة الحضرية.

ومن جهة أخرى فإن التخطيط الحضري يعالج القضايا التالية:

١- معالجة الجوانب المرتبطة بتقسيم الأرض لأغراض السكن أو إقامة الخدمات و المرافق العامة وهو ما يسمى بالتخطيط لتطوير الحي السكني داخل المدينة.
٢- معالجة القضايا المتعلقة بتنظيم الخدمات الاجتماعية و تقديم المنافع المختلفة للسكان في الحي السكني في المدينة.
٣- معالجة مسألة تنمية الموارد الذاتية للمدينة و يقصد بذلك تخطيط المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية.

أهداف تخطيط المدن :

١- التناسب بين عدد سكان المدينة و حجمها و مساحتها الجغرافية.
٢- التناسب بين حجم السكان و وظيفة المدينة التي تقوم بتحقيق أنماط الاتصالات.
٣- التناسب بين إمكانيات الإطار البيئي و حجمها السكاني.
٤- تنظيم العلاقة بين المساكن و الشوارع و المناطق الصناعية و الخدمات العامة.

٥- إمكانية الإبقاء على المتنزهات العامة و المناطق المكشوفة في الأحياء السكنية.
٦- فصل المناطق السكنية عن المناطق الصناعية لتقليل نسبة الضوضاء و التلوث.
٧- تجميل المدينة عن طريق اتخاذ إجراءات مناسبة لتوحيد شكل المباني و لونها و طريقة البناء.
٨- تخصيص أماكن للأسواق و محطات السيارات و المستودعات و المخازن الضرورية للمدينة.

أشكال تخطيط المدن :

يعتبر الموقع الجغرافي و الظروف البيئية للمدينة أحد العوامل الأساسية التي تحدد شكل التخطيط الحضري و نوعه. كما أن نوع المدينة المطلوب التخطيط لها يؤثر في شكل التخطيط ، حيث أن تخطيط المدن السياحية يختلف عن تخطيط المدن الصناعية أو المدن السكنية أو المدن العلمية. و بذلك فإن شكل الخطة يختلف باختلاف الهدف منها و باختلاف طبيعة المدينة. و التخطيط الحضري للمدينة يعتبر من واجبات الأجهزة المحلية و يتطلب نوعا من التخطيط لتحديد مناطق وجود المواصلات و المراكز الخدمية، و الأحياء السكنية و المراكز التجارية في المدينة.

إن الكثافة السكانية العالية التي أصبحت تعاني منها بعض المدن شجعت المسئولين في هذه المدن على تطوير أساليب استعمال الأرض لغرض البناء مع مرور الزمن و التقدم الحضري و ذلك لاستغلال الأرض بطريقة اقتصادية مناسبة و خاصة عندما تكون الأراضي المخصصة لغرض البناء و الخدمات محدودة.

و هناك بعض **الشروط العامة التي ترتبط بتخطيط الأراضي لغرض السكن** و التي يجب أن توضع في الاعتبار قبل التخطيط الحضري للمدينة. و يحددها البعض على النحو التالي :

١- فهم طبيعة الجماعة و تكوينها التي يخطط لها المشروع و تفادي بعض أشكال عدم التكيف الذي قد يحدث نتيجة تنفيذ المشروع خاصة إذا كان يتعارض مع عاداتهم و تقاليدهم أو يبعد عنهم أقرباءهم.

٢- الاهتمام ببعض المواصفات الفنية و الهندسية و الخدمية في المشروع السكني مثل توفير محطات وقوف السيارات أو القطارات وساحات لعب الأطفال و المتنزهات العامة و توفير مؤسسات خدمية لجميع الأحياء السكنية مثل المدارس و العيادات الصحية و الخدمات العامة مثل المصارف و الأسواق التجارية.

٣- على الرغم من عدم وجود البيوت المتنقلة بصورة كبيرة في الأقطار العربية ، إلا أنها متوفرة في الدول الغربية. حيث يتم تخصيص قطع أراضي في بعض أحياء المدينة و يتم تزويدها بالكهرباء و المياه ثم تحدد فيها مساحات صغيرة للبيوت المتنقلة لتأجيرها لأصحاب هذه البيوت المتنقلة. و هذا يساعد على حل جزء من مشاكل الإسكان التي تعاني منها كثير من المدن الكبيرة في العالم، حيث يمكن أن يستخدمها بعض الشباب و الأسر حديثة التكوين و المتقاعدون أو السواح على أساس سكن مؤقت.

٤- ضرورة تنمية المناطق السياحية في الحي السكني مثل إيجاد قرى سياحية على شاطئ البحر أو في المناطق الجبلية أو المناطق الصحراوية.

٥- حيث أن الحي السكني يتم النظر إليه كأنه مدينة صغيرة ، فيجب أن يتمتع بجميع مقومات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية من حيث الطرق و الخدمات العامة مع تقدير الزيادات المتوقعة في عدد السكان في الحي السكني لتوفير الاحتياجات المطلوبة.

٦- ضرورة توزيع المدارس الابتدائية و رياض الأطفال على الأحياء السكنية بطريقة تساعد الأطفال على الوصول إلى مدارسهم بيسر وسهولة و كذلك في مراحل التعليم الأخرى.

نظريات التخطيط الحضري :

تختلف و جهات نظر العلماء بشأن نظريات التخطيط الحضري ، فبعضهم يهتم بالجوانب المادية ، و فريق آخر يهتم بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية ، و فريق ثالث يهتم بالجوانب البيئية و الايكولوجية. و لكن الجميع يتفقون على أن تكون الخطة الحضرية مبنية على أهداف واضحة المعالم بسيطة التنفيذ سهلة التطبيق ، و فيها نوع من المرونة لتسهيل عملية التطبيق و أن يستفيد المخططون من المصادر المتوفرة إلى أقصى حد ممكن.

أولا : النظرية السكانية :

تركز هذه النظرية على الحجم الأمثل للسكان في أي مدينة. و تتلخص هذه النظرية في أن كل دولة من دول العالم أو أي مدينة من المدن المختلفة لابد لها من عدد مناسب من السكان يناسب حجمها و إمكانياتها الاقتصادية لكي تستثمره بطريقة مثالية. فإذا نقص عدد السكان عن هذا الحد المفترض، بشكل كبير، أو زاد عنه زيادة مفرطة ، مع افتراض بقاء الموارد الاقتصادية ثابتة ، يعيش السكان في حالة سيئة و حياة غير مستقرة.

ثانيا: النظرية الاقتصادية:

و تسمى هذه النظرية أيضا نظرية تقسيم العمل. و ملخص هذه النظرية هو افتراض أن الإنسان كائن عقلاني و يعمل دائما لتحقيق غايات اقتصادية ، تتمثل في تحقيق أقصى عائد أو ربح مادي. و أصحابها يعتقدون أنه على الإنسان أن يخطط لمدينة المستقبل طبقا لبدائل اقتصادية استثمارية مختلفة ثم يختار من بينها البديل الأمثل الذي يحقق له أكبر رفاهية اقتصادية ممكنة. كما يطلق عليها أيضا نظرية الإنسان الاقتصادي.

كما تشمل أيضا نظرية التخصص الحضري و يعتقد أصحاب هذه النظرية أن المدينة تمثل وحدة اقتصادية و تؤدي دورا مهما في البناء الاجتماعي العام للدولة ، و بناء على ذلك تخطط مثل هذه المدن للقيام بدور اقتصادي أو مهني معين . أما الأدوار الأخرى فهي تعتبر أدوارا ثانوية.

و طبقا لهذه النظرية يمكن تقسيم المدينة إلى عدة أنواع حيث يمكن إنشاء مدن منتجة و أخرى مستهلكة و مدن لغرض التصدير و الاستيراد و مدن مالية و مدن حربية و مدن سياسية....الخ.

ثالثا: النظريات الجغرافية :

و تنقسم بدورها إلى عدة نظريات أهمها :

١- نظرية تفاعل الإنسان مع الموقع الجغرافي :
ينظر بعض العلماء إلى المدينة على أنها خلاصة تفاعل الإنسان مع البيئة أو الموقع الجغرافي الذي يمكن أن ينتفع بوضعه الطبيعي و إيجاد بيئة حضرية تتفق مع أهدافه و رغباته. كما تهتم هذه النظرية بقضية العمران البشري و تهتم بتأثير ذلك على نشأة المدينة و تطورها. كما تهتم بمشكلة الإسكان الحضري و حركة المرور و توفير الخدمات الأساسية لسكان المدينة. كما تحاول أن تجد الحلول لبعض المشاكل و العقبات التي تعترض نمو و تطور المجتمعات العمرانية الحضرية.

٢- نظرية (والتر كريستالر) :
و يطلق عليها نظرية النظام السداسي أو نظرية الأماكن المتباعدة. و المدن حسب رأيه تتوزع بأشكال سداسية ، و لكل مدينة منطقة تكميلية تابعة لها تتخذ أشكالا سداسية. و المدينة تقع وسط هذه النقطة السداسية. و تأتي أهمية ظهور المدينة على أساس مركز لتقديم الخدمات للمنطقة المحيطة بها. كما رتب المراكز في سبع مراتب تبتدئ بالعاصمة بوصفها أكبر مدينة ، و تنتهي بالقرية الصغيرة باعتبارها أصغر تجمع سكاني في الدولة.

و تتدرج أحجام المراكز بعضها عن بعض بنسب ثابتة. كما تتباعد المسافات بين المراكز بنسب ثابتة تقدر على أساس الجذر التربيعي للرقم ٣.

و بذلك يظهر من استنتاجات نظرية (كريستالر) أن هناك قواعد و قوانين ثابتة تحكم توزيعات المدن و تحديد أعدادها و أحجامها. غير أنه يلاحظ أن هذه النظرية تعتبر نظرية مثالية ، و يندر تطبيقها على الواقع إلا في مناطق محدودة من العالم.

٣- نظرية الخطة الشبكية أو خطة الزاوية القائمة :
تم استعمال هذا النوع من التخطيط منذ زمن الإغريق و الرومان وكذلك أيام حضارات وادي النيل و منطقة الرافدين في الهلال الخصيب. و تقوم فكرته على مد شوارع طولية و عرضية يتعامد بعضها على البعض ، و هي تشبه لوح الشطرنج ومن خصائصها :

أ- سهولة وضع الخطة للمدينة إذ أنها تقوم على مد شارعين رئيسيين أحدهما طولي و الآخر عرضي بحيث يكونان متعامدين بعضهما على البعض ، ثم يتم تقسيم المربعات الناجمة عنها إلى شوارع صغيرة متعامدة.

ب- سهولة تقسيم الأرض للاستعمالات المختلفة بحيث يمكن تقسيم الأرض بسرعة و بدقة كما تكون الأشكال الهندسية الناتجة عن ذلك منظمة.

ج- تعتبر قطع الأرض و الأقسام المخططة بهذه الطريقة سهلة الاستخدام لغرض البناء.

د- يمكن توسيع الخطة بسهولة عندما تمتد المدينة إلى مناطق جديدة.

و يؤخذ على هذا النوع من الخطط أن جغرافية الأرض قد لا تساعد دائما على إتباعه خاصة في المدن الجبلية لكنها تلائم المدن الموجودة في الأراضي المنبسطة و السهول الواسعة.

٤- نظرية الخطة الإشعاعية :
تقوم الفكرة الأساسية لهذه النظرية على إنشاء مركز للمدينة يتبلور حول مقار إدارة الدولة. و يخرج من هذا المركز شوارع طويلة تمتد على هيئة أشعة في كل الاتجاهات. وقد أطلق على المدن التي كانت تبنى على أساس هذه الخطة مدن العظمة لأنها كانت تعكس عظمة الحاكم وقوة الدولة حيث تقوم المباني و العمارات الضخمة على أعمدة عالية و مناظر جميلة. و كانت معظم مدن القرون الوسطى تبنى على هذا المنوال و خاصة في القارة الأوروبية.

٥- نظرية الخطة الشريطية :
يتم إنشاء المدن وفق هذه النظرية على شارع رئيسي سرعان ما تنمو حوله و تكبر أجزاء المدينة. وقد اتبع هذا الأسلوب في مدن الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الاستيطان المبكر عندما كانت تنشأ نويات المدن على طول الشوارع الرئيسية وتسمى مدن الشارع الرئيسي.

غير أن هذا النوع من التخطيط يؤدي إلى نمو عشوائي و فوضوي إذا لم توضع خطة واضحة و منظمة.

٦- نظرية المدينة المثالية:
من أمثلتها مدينة (بالمانوفا) الإيطالية التي شيدت عام ١٥٩٣م. و تأخذ المدينة شكل متساوي الأضلاع محصنا من جميع جوانبه بسور و قلاع مراقبة. و تنطلق من مركز المدينة باتجاه الأطراف ثلاثة شوارع رئيسية تنتهي بثلاث بوابات للدخول و الخروج من المدينة و إليها. كما قسمت المدينة أيضا إلى ستة قطاعات توجد بينها الأحياء الرئيسية في المدينة.

٧- نظرية مدن الحدائق :
تقوم هذه النظرية على أساس عدم تداخل المناطق السكنية بالمناطق الصناعية و التجارية. و الهدف من إنشاء مدن الحدائق هو إقامة مناطق سكنية جديدة تم اختيار مواقعها في مناطق ريفية بعيدة عن التلوث البيئي و الضجيج الصناعي داخل المدينة. و يلاحظ أن العامل المساعد على انتشار هذا النوع من التخطيط الحضري هو الاعتماد على السيارة كوسيلة للمواصلات ساعدت على سرعة الانتقال من مكان السكن إلى مقر العمل.

رابعا: النظريات الاجتماعية :

و تنقسم إلى عدة نظريات أهمها :

١- نظرية المدينة الأولى و المدينة الثانية :
لاحظ (مارك جفرسون) أنه في كل دول العالم توجد مدينة أولى تكون عادة أكبر مدينة في الدولة ، و غالبا ما تكون هي العاصمة ، وهي أكبر المدن جميعا و أكثرها كثافة سكانية و أنشطة اقتصادية و أفضلها موقعا جغرافيا و أعظمها تأثيرا في حياة الدولة و السكان على حد سواء. كما أن المدينة الأولى أو العاصمة تلتهم معظم الاستثمارات الاقتصادية في الدولة و تمتص معظم القوى العاملة في المجتمع. وهي تعتبر المدينة المسيطرة على الحياة الاقتصادية و السياسية و الثقافية. و تتميز بارتفاع كبير في نسبة الاستهلاك مقارنة بباقي المدن الأخرى ، كما تحتكر أهم الأنشطة السياسية.

كما يوجد أيضا المدينة الثانية من حيث حجم السكان في معظم الدول النامية مثل الإسكندرية في مصر. أما بالنسبة للدول ذات المساحات الشاسعة مثل الولايات المتحدة والهند والصين، فيلاحظ وجود أكثر من مدينة كبيرة فيها. وقد يصل عدد سكان كل مدينة إلى عدة ملايين، حيث تعتبر هذه المدن عواصم للمقاطعات أو الولايات في الحكومة الفيدرالية.

٢- نظرية (برجس) :
قسم (برجس) مدينة شيكاغو إلى عدة مناطق على شكل حلقات حول المركز الأساسي للمدينة ، بحيث تكون المنطقة الأولى هي المنطقة التجارية و تقع غالبا في وسط المدينة. ثم المنطقة الانتقالية التي يوجد فيها المباني القديمة التي يقيم فيها الفقراء و كذلك بعض الصناعات الخفيفة و الشركات التجارية. ثم بعض المناطق السكنية للطبقة الوسطى، ثم تأتي المنطقة الانتقالية الثانية و منطقة التوسع العمراني وفي الأخير توجد منطقة الضواحي حيث تسكن العائلات الغنية.

٣- نظرية (هومر هوايت) :
وفي هذه النظرية يقترح (هوايت) أن المدينة تنمو على شكل قطاعات ابتداء من المنطقة المركزية على طول المواصلات الرئيسية. كما يعتقد أن سكان الطبقة الغنية يسكنون في المناطق المرتفعة أو بالقرب من البحر، بينما تسكن الطبقات الفقيرة في المناطق القريبة من وسط المدينة أو التي تقع بالقرب من وسط المدينة أو التي تقع بالقرب من المصانع. كما وجد أن المناطق السكنية تميل إلى الانتشار كلما ابتعدنا عن وسط المدينة.

٤- النظرية السلوكية :
يلاحظ أن غياب البعد السلوكي لتخطيط المدينة يعتبر أحد عيوب النظريات السابقة حيث أن تخطيط المدن يعتمد على تصورات المنظمات الرسمية التي كانت تتبنى أهداف الخطط الموضوعة حسب المواصفات. و تعتمد هذه النظرية على مفهوم السلوك الإنساني العقلاني القائم على نظرة اقتصادية هدفها تحقيق الأرباح و العوائد على الفرد من الناحية النفسية. و يجب أيضا مراعاة العوامل الاجتماعية و السلوكية و الثقافية عند تخطيط المدن الحديثة و ليس فقط الاعتبارات المادية. و هذا أدى إلى ظهور النظرية السلوكية و الاجتماعية التي تسعى إلى التوازن بين الفوائد الاقتصادية و المنافع الاجتماعية، حيث يتفاعل الإنسان مع محيطه الحيوي مع الأخذ في الاعتبار مشكلات البيئة المحيطة.

طبيعة التخطيط الحضري :

يبدأ التخطيط غالبا بتكوين صورة حقيقية لواقع المدينة بكل أبعاده ، وفي كل الأحوال يحتاج المخطط إلى مجموعة من الخرائط و الرسوم البيانية و المعلومات العامة عن المدينة لمعرفة موقع المنطقة بصفة عامة ثم موقع المناطق السكنية و الطرق الرئيسية و المرافق العامة واستخدام الأرض بصفة عامة. مع ضرورة ربط المدينة بالبيئة المحيطة. و يعتبر المسح الجغرافي من أهم العمليات السابقة لوضع الخطة المناسبة حيث أن التخطيط يهدف إلى إشباع حاجات السكان. كما أن استخدام الأرض قد يتغير لمواجهة الطرق الحديثة و ظروف الحياة المتغيرة.

و يمكن القول أن طبيعة تخطيط المدينة يتطلب الاهتمام بكثير من الجوانب يحددها البعض على النحو التالي :

١- دراسة النواحي الطبيعية.
٢- دراسة النواحي التاريخية و الايكولوجية.

٣- دراسة طرق المواصلات.
٤- دراسة النشاطات الصناعية.
٥- دراسة السكان.

٦- دراسة النواحي الهندسية.
٧- دراسة المناطق المحيطة بالمدينة و خاصة المناطق الزراعية.
٨- دراسة النواحي الإدارية و الخدمات العامة.

٩- دراسة المشاكل الاجتماعية في المدينة.
١٠- دراسة الشكل العام للمدينة و التخطيط لإظهارها بشكل مناسب.
١١- دراسة مشكلات التلوث و نظافة الأحياء المتخلفة في المدينة.

التخطيط الحضري في المدن العربية :

شهدت المدن العربية طفرة كبيرة في مجال التحضر و خاصة بعد نيلها الاستقلال من المستعمر الأجنبي و ظهور النفط في بعض البلدان العربية حيث نزح كثير من السكان من البادية و الأرياف إلى المدن، فأصبحت بعض المدن تشبه قرية كبيرة. و كان عدد سكان الحضر في الوطن العربي لا يتعدى ربع السكان عام ١٩٥٠، فوصل إلى حوالي نصف السكان عام ١٩٨٤، و قدر بأكثر من ثلثي السكان عام ٢٠٠٠.

و إذا ما نظرنا إلى النظريات السابقة بشأن التخطيط الحضري ، فإنه من الصعب الاعتماد على نموذج واحد يصلح لجميع المدن العربية حيث يلاحظ أن لكل مدينة عربية ظروفها الخاصة التي قد تختلف عن غيرها في طريقة زيادتها و تطورها و نموها. كما أن كل مدينة تعتمد على استعمالات الأراضي الزراعية و تزحف عليها في كثير من الأحيان. أضف إلى ذلك بعض العوامل الاجتماعية و الاقتصادية المصاحبة لتطور كل مدينة. و المدينة العربية يجب أن يتم تخطيطها الحضري في ضوء ظروفها الجغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية بعد الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المتشابهة في طبيعة البيئة المحيطة و الطبيعة البشرية للسكان.

و يرى البعض أن المدينة العربية يجب أن يخطط لها في ضوء المعطيات التالية :

أ- المحافظة على الهوية العربية الإسلامية للمدينة العربية وفي ذلك اعتزاز بالتراث الحضاري و الحضري للأمة العربية.

ب- التوازن بين النمو الحضري و النمو الريفي، إذ أن ذلك أمر جوهري في المحافظة على الثروة الزراعية التي هي مصدر الأمن الغذائي لسكان الوطن العربي.

جـ- العمل على صحة وسلامة البيئة الحضرية العربية من المشاكل الاجتماعية كالانحراف الاجتماعي و الجريمة و الأمراض العقلية و المشاكل المادية كالتلوث و الازدحام وسؤ الخدمات العامة.

د- تبني نماذج تخطيطية تأخذ في الاعتبار إشباع حاجات الإنسان العربي المادية و المعنوية بأبسط الأساليب في الجهد و الوقت و المال.

هـ- العمل على تنوع النماذج التخطيطية لما يستجيب للظروف الجغرافية و الطبيعية و الاقتصادية في الوطن العربي.
و بذلك يتوجب على المهتم بتخطيط المدينة العربية أن يطلع على المشكلات التي تعاني منها هذه المدن و إيجاد الحلول المناسبة مع مقارنة نتائج هذه الحلول مع الواقع و اتخاذ السياسات العملية عند التنفيذ ، كما يتطلب الأمر متابعة و مراجعة السياسة التخطيطية للمدينة العربية من وقت لآخر للتأكد من مدى ملاءمتها لظروف المعيشة و توافقها مع الواقع المعاش.

التخطيط الحضري و تحديات المستقبل :

المدينة هي أرقى بيئة وجدها الإنسان لخدمة طموحاته و أهدافه عبر تاريخه الطويل ، حيث توجد فيها الفنون و العلوم و البيوت الواسعة المكيفة و المكتبات العامة ودور الثقافة و المتنزهات و الملاهي. و لكن يوجد فيها أيضا المشاكل الاجتماعية و العنف و السرقة و الاحتيال و القلق النفسي و الانهيار العصبي.
و لتحاشي كثير من هذه المشاكل لجأ العلماء و المسئولون في المدينة إلى التخطيط الحضري السليم لحل مشاكل المدينة و توفير احتياجات سكانها. ومع ذلك فما زال الإنسان المعاصر و خاصة في بداية القرن الحادي و العشرين يواجه بعض التحديات التي من بينها التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و الديموغرافية و البيئية.

أولا: تحديات اقتصادية و اجتماعية :

لعل أكبر مشكلة تواجه المدن في العالم الثالث هي ظاهرة التضخم السكاني لبعض المدن على حساب غيرها من المدن الصغيرة و القرى الصغيرة و عجز المدينة عن توفير الخدمات الاجتماعية و الصحية و التعليمية و الإسكانية في الوقت الذي لا تنمو مصادرها الاقتصادية و الخدمية و الإسكانية بنفس السرعة. كما أن هذا يشجع على الهجرة الداخلية و إهمال النشاط الزراعي و الرعوي في الريف ، و تزداد الحاجة إلى الاستيراد من الخارج.

و المشكلة الأخرى هي استيراد نماذج التحضر من الخارج دون دراستها أو تكيفها مع الظروف البيئية و الاجتماعية للمجتمع المحلي.

ومن جهة أخرى فالمدينة العربية تؤدي وظائف استهلاكية أكثر من الوظائف الإنتاجية أو الصناعية. و بذلك فإنها تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني ، فهي عبارة عن مستوطنات بشرية يأوي إليها المهاجرون من سكان الريف الذين يرغبون في الحصول على السكن الأفضل و الخدمات الأجود التي لا تتوفر في الريف.

ثانيا: التحديات الديموغرافية :

المدينة كما يراها علماء السكان عبارة عن مركز حضاري يضم مجموعة كبيرة من السكان تتركز في منطقة معينة. و شاهد العالم زيادة كبيرة في عدد السكان وصلت إلى ستة مليارات نسمة قبل نهاية القرن العشرين . و تصل الزيادة السنوية في عدد سكان العالم إلى حوالي ٩٠ مليون نسمة ، و بالتالي يزيد سكان العالم بمعدل مليار نسمة كل إحدى عشرة سنة.

و يلاحظ أن حوالي ٧٥% من سكان العالم يقيمون في الدول النامية ، كما أن ٩٠% من زيادة السكان في العالم تقع في الدول النامية. كما يلاحظ أن نمو السكان في دول العالم الثالث يزيد بمعدل ٨،٣% سنويا ، وهو ضعف معدل زيادة السكان في المناطق الريفية. كما أن ٨٠% من سكان الدول العربية النفطية يقيمون في المدن و المراكز الحضرية.

و يلاحظ بصفة عامة أن المدن الكبرى في العالم الثالث عبارة عن تجمعات سكنية تعد بالملايين و تشكل في الوقت نفسه تحديا للمخططين و السياسيين في الدول النامية. و بذلك يعتقد البعض أن الصورة الحضرية لمدن العالم الثالث تتسم بالمظاهر التالية :

١- معدل نمو حضري سريع.
٢- هيمنة مدينة أو مدينتين كبيرتين على التجمعات السكانية.
٣- عدم التوازن بين حجم سكان المدن و سكان الريف.

٤- استيراد نماذج حضرية جديدة لمدن العالم الثالث.
٥- وضوح الطابع الاستهلاكي الخدمي.
٦- عدم التوازن بين الخدمات الاجتماعية و معدل نمو السكان.
٧- تزايد المسافة و الفروق بين الطبقات و الفئات الاجتماعية المكونة لمجتمع المدينة.

كما يلاحظ أيضا أن مدن العالم الثالث تعاني من بعض التحديات يمكن توضيحها فيما يلي :

١- نقص التشريعات و النظم واللوائح والحاجة إلى تطويرها.
٢- افتقار التخطيط العلمي للمدن و عدم الإعداد السليم لمواجهة التطور الحضاري.
٣- قصور أجهزة البلديات عن متابعة تطورات العصر في مجالات تخطيط المدن وتنظيمها.
٤- عدم التنسيق بين قفزات النمو الحضري و متطلباته من الخدمات الاجتماعية.
٥- نقص الإمكانات البشرية المطلوبة أو النقص في تأهيلها.

٦- النقص في الأجهزة و الآلات و المعدات اللازمة لصيانة مرافق المدن.
٧- قصور الإمكانات عن تطوير المرافق العامة و التجهيزات الأساسية.
٨- ضعف الموارد المالية المتاحة.
٩- عدم التنسيق بين الجهات المختلفة في تنفيذ مشروعات الخدمات الاجتماعية.
١٠- سؤ التنظيم الإداري في بعض المدن العربية و الحاجة إلى تطويره.

ثالثا: تحديات البيئة و التقنية في المدينة :

تواجه المدن بصفة عامة تحديات ناتجة عن مشاكل البيئة و التقنية المتطورة و تختلف هذه التحديات باختلاف درجة التحضر و التطور للمدينة الحديثة حيث يلاحظ أن تحديات المدينة الصناعية تختلف عن تحديات المدن النامية فالمدن الصناعية تواجه مشكلة التلوث و الضجيج و الأمراض العضوية و النفسية الناتجة عن البيئة الصناعية المتطورة. أما المدن في الدول النامية فهي تواجه أيضا تحديات التلوث و الضجيج و الأمراض الاجتماعية إضافة إلى المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية مثل تضخم السكان وسؤ الخدمات و نمو الأحياء الفقيرة و الهجرة من الريف إلى المدينة.

الأزمة الحضرية

مقدمة :

ظهرت الأزمة الحضرية التي تعاني منها معظم دول العالم و خاصة الدول النامية بسبب زيادة عدد المدن في العالم و كبر حجمها بشكل مفرط . وقد صاحب عملية التحضر الزائد زيادة واضحة في المشاكل المختلفة و الأزمات الخانقة التي أصبحت تعاني منها معظم المدن في الدول النامية في الوقت الحاضر. وقد نتج عن الأزمة الحضرية مشاكل اجتماعية و اقتصادية و بيئية و تزايد واضح في مستويات التلوث و الجريمة و نقص المساكن و انعدام الخدمات الضرورية مما عرض سكان المدن للأمراض النفسية و الاجتماعية بسبب عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية.

مشكلات التحضر المفرط :

تعتبر الهجرة من الريف إلى المدينة أحد الظواهر الأساسية الملازمة للنمو السكاني العالمي في المراكز الحضرية. وقد أدت هذه الهجرة إلى خلق كثير من المشاكل التي أصبحت تعاني منها معظم المدن الحديثة ، و منها زيادة الازدحام وسؤ الخدمات و نقص مياه الشرب و زيادة معدل الجريمة.

و تعني زيادة التحضر أن بلدا معينا توجد فيه نسبة عالية من السكان المقيمين في المدن مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع بدرجة تؤدي إلى زيادة الأمراض العضوية و النفسية و الاجتماعية.

و التحضر الزائد يعني أيضا أن سكان مدينة ما يتضاعفون بدرجة لا تتوافق مع مستوى التقدم الاقتصادي و مستوى الخدمات الصحية و التعليمية التي تعجز المدينة عن توفيرها لهؤلاء السكان . كما يلاحظ أن المدينة العاصمة في الدول النامية تكون هي الأعلى كثافة سكانية، و الأكثر من حيث عدد السكان إذا ما قورنت بالمدن الأخرى في الدولة. و ذلك عكس ما يوجد في الدول المتقدمة ، حيث يتوزع السكان على مدن كثيرة بسبب توفير الخدمات في جميع المدن و المناطق مهما كانت بعيدة عن العاصمة السياسية.

و يلاحظ أن ثلثي سكان العالم يعيشون في الدول النامية التي يحدث فيها أعلى مستويات التحضر حيث يتضاعف فيها عدد سكان المدن الكبرى كل ١٥ سنة تقريبا. كما تشير تقديرات الأمم المتحدة أن ٨٥% من الزيادة في سكان العالم التي حدثت في الفترة مابين ١٩٧٠ – ٢٠٠٠ كانت في الدول النامية ، و أن أغلبها حدث في العواصم و المدن الكبرى ، مما يتطلب الحاجة الماسة إلى توفير مصادر الغذاء و الدواء و السكن و التعليم وفرص العمل وغيرها من الخدمات الأساسية التي تتطلبها المدينة الحديثة.

و تعاني معظم المدن في الدول النامية من مشاكل عويصة من بينها انخفاض مستوى الدخل السنوي و نقص الطرق المرصوفة و وسائل المواصلات و ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى الإنتاج. كما أن أعدادا كبيرة من سكان الريف أصبحوا يتدفقون على المدن بأعداد كبيرة بحيث لم تستطع هذه المدن استيعابهم و توفير فرص العمل و المكان المناسب للإقامة، حتى أن كثيرا من المهاجرين ينامون في مداخل العمارات و يعيشون على الأسطح. كما أن بعضهم يقيمون في زرائب الحيوانات أو في قوارب عائمة في البحار أو الأنهار وغيرها من مناطق السكن غير اللائقة.

مشكلة الإسكان الحضري :

ترتبط قضية السكن بسلسلة متصلة الحلقات من الظواهر المتنوعة ، من بينها مستوى دخل الفرد و التشريعات القانونية و سياسة الدولة و النمط العمراني و النواحي الجغرافية و الديموغرافية. و السكن الجيد يتطلب إمكانيات مالية مناسبة ، كما أن نوع السكن و موقعه هو الذي يحدد الطبقة الاجتماعية للمواطن.
وقد أصبح الازدحام السكاني أحد سمات المدينة الحديثة مما يترتب عليه الزحف على الأراضي الزراعية لغرض البناء بسبب غلاء الأراضي في المدينة مما شجع المسئولين في كثير من المدن على التوسع الرأسي عن طريق بناء العمارات التي تتكون من عشرات الأدوار.

الأبعاد الاجتماعية للمشكلة الإسكانية :
تمثل مشكلة الإسكان في حقيقة الأمر مشكلة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية لأن الأحوال السيئة للإسكان تؤدي إلى كثير من المشاكل الاجتماعية و الأخلاقية حيث أنها تؤثر مباشرة على الأسرة و الأطفال و العلاقات الاجتماعية. و يؤدي الإسكان السيئ إلى ظهور كثير من الأمراض النفسية و الاجتماعية. كما أن هناك ارتباطا كبيرا بين ارتفاع معدل الأمراض و وفيات الأطفال بسبب السكن السيئ أو التزاحم السكاني . و حيث توجد الأحياء الفقيرة و المناطق المتخلفة تزيد نسبة الجريمة و انحراف الأحداث و الانحراف الأخلاقي و التشرد و إدمان المخدرات.

و تتمثل مشكلة الإسكان في ندرة المسكن المتاح و المناسب لأفراد أسرة المواطن أو ارتفاع القيمة الإيجارية للمساكن الصحية بشكل يفوق قدرة الأفراد و الأسر في الحصول عليها خاصة ذوي الدخل المنخفض. و بذلك فهي تمثل مشكلة حضرية و توجد بصورة خاصة في المدن الكبيرة. و يمكن أن نحدد مستويات الإسكان في أي مجتمع في ضؤ ثلاثة متغيرات هي :

١- مرحلة التطور الاقتصادي للمجتمع بالنسبة لغيره من المجتمعات.
٢- الموقع الإقليمي للوحدة السكنية.
٣- مستوى دخل الأسرة.

المظاهر الاجتماعية للإسكان :
يلاحظ أن بعض الدول التي بها مدن كبيرة الحجم تعمل غالبا على تقليص مساحة الوحدة السكنية ، حيث إن بعض الدول عندما تخصص وحدات سكنية للعائلات فقد لا يتعدى ذلك مجرد غرفة واحدة مستقلة تستخدمها الأسرة للنوم و تناول الطعام في الوقت نفسه. كما يلاحظ أن حجرات النوم قد تكون مشتركة لجميع أفراد الأسرة بسبب صغر حجم المسكن. وقد لوحظ في اليابان أن مساحة الوحدة السكنية المخصصة لأسرة من خمسة أفراد من وحدات الهيئة اليابانية للإسكان لا تزيد مساحتها غالبا عن ٤٥ مترا. و هذا النوع من المساكن يقيم فيه حوالي نصف سكان طوكيو.

المشكلة الإسكانية في الدول المتقدمة :
ظهرت مشكلة السكن بصورة خاصة في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تهدمت آلاف المساكن و عدم صلاحية آلاف أخرى. كما لوحظ أيضا ارتفاع نسبة الزواج بعد الحرب مباشرة الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على البيوت السكنية للأسر الجديدة. و كانت معظم المساكن دون المستوى المطلوب.

و يلاحظ وجود أحياء متخلفة داخل كثير من المدن الأمريكية يسكنها الفقراء. و يتكون معظمها من غرفة واحدة أو غرفتين و تنقصها الخدمات الأساسية مثل الماء و الكهرباء و النظافة.

وقد بادرت بعض الدول الغربية لوضع بعض الحلول للأزمة السكنية فيها. و تمثل هذا الحل في بناء آلاف المنازل و العمارات السكنية لتأجيرها بأسعار مناسبة أو بيعها مباشرة لموظفيها أو الفقراء. كذلك تقديم الأراضي و القروض السكنية من الميزانية العامة للدولة كما يمكن أن يتم أيضا عن طريق الإعفاء الضريبي لمواد البناء. و إزالة المباني أو الأحياء المتخلفة ، خاصة تلك التي تقع في وسط المدينة ، و إعادة توزيعها على الشركات أو الأفراد لبناء وحدات سكنية جديدة. كما ظهرت فكرة إنشاء المدن الجديدة وفق أساليب التخطيط الحضري المنظم .

المشكلة الإسكانية في الدول النامية :
تشير بعض الدراسات إلى أن أكثر من نصف سكان الدول النامية يقيمون في مساكن غير ملائمة على كافة المستويات، بالإضافة إلى نقص الخدمات و انتشار البطالة و الأمية و سوء التغذية....الخ.

كما لوحظ وجود مناطق سكنية متخلفة و فقيرة يقيم فيها ملايين السكان الذين يعيشون في شبه عزلة وفي منازل بنوها بأنفسهم تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الضرورية. كما أن المشكلة السكنية في معظم مدن الدول النامية تعتبر من أخطر عناصر الأزمة و أكثرها أهمية. فالإسكان السيئ و الظروف البيئية غير الصالحة من العوامل الرئيسية التي تساعد على انخفاض الإنتاجية و زيادة نسبة الأمراض الاجتماعية.

مشكلة النقل في المدينة :

على الرغم من أن السيارة التي تعد من العوامل الأساسية و المهمة للنمو الحضري في فترة سابقة أصبحت الآن من أهم العوامل التي تسبب الكثير من المشاكل في المناطق الحضرية ، كما أصبحت تهدد حياة سكانها. و توجد علاقة وثيقة بين بنية شبكة النقل و بين البناء الايكولوجي للمدينة ، كما أن تطور وسائل النقل شجع كثيرا من المواطنين على الإقامة في أطراف المدينة و ضواحيها حتى أصبح عدد السيارات يضاهي عدد الأسر أو يزيد في بعض مدن العالم المتحضر. و ظهرت مشكلة تخطيط المدن و تصميم شبكات الطرق و توفير محطات الانتظار للسيارات بالقرب من مراكز الخدمات.

أبعاد مشكلة النقل في المدينة :

لعل أكبر مشكلة تواجهها المدن المكتظة بالسكان و خاصة تلك المدن التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة هي مشكلة المرور، و بصفة خاصة ساعة الذروة حيث تتكدس آلاف السيارات العامة و الخاصة و بصورة واضحة في مناطق الأعمال المركزية و المصانع و الجامعات و عند مواقع التقاطعات إلى جانب صعوبة الحصول على مواقع لانتظار السيارات وك ذلك مشكلة الآثار السلبية التي تخلفها عوادم السيارات التي تلوث البيئة ، بالإضافة إلى زيادة نسبة حوادث السيارات التي يذهب ضحيتها آلاف الأبرياء يوميا سواء كانت هذه الإصابات تؤدي إلى وفيات أو إعاقة أو جروح .

حوادث المرور :

تمثل حوادث المرور إحدى المشكلات الحضرية التي تعاني منها معظم المدن النامية في الوقت الحاضر، و خاصة في تلك الدول التي لا تطبق فيها تعليمات المحافظة على سلامة السائقين و الركاب و المشاة. و تفيد بعض الدراسات أن حوادث السيارات بلغت ما يزيد عن أربعة ملايين حادثة سنة ١٩٧٩ في الولايات المتحدة وحدها ، و تسببت في وفاة أكثر من ٥٠ ألف مواطن ، بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ ألف من الجرحى و المعاقين. و تعتبر حوادث السيارات من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى الوفيات في المدن الأمريكية خاصة في الفئة العمرية قبل سن الخامسة و الثلاثين. كما أن الأطفال بصفة خاصة هم الأكثر تضررا من حوادث المرور و بعدهم يأتي كبار السن عند مقارنتهم بالفئات الأخرى.

التلوث البيئي الناتج عن وسائل المواصلات :

أسهمت حركة المرور الكثيفة وكثرة عدد السيارات و القطارات في تلوث البيئة وخاصة في المدن الرئيسية في كثير من دول العالم بما في ذلك الدول المتقدمة. حيث يلاحظ أن التلوث الناتج عن عوادم السيارات يأتي في المرتبة الثانية بعد التلوث الناتج عن التدفئة المنزلية. و تفيد بعض الدراسات أن السيارات تعتبر أكبر و أخطر عامل يسهم في تلوث الهواء و خاصة في المدن. كما تعتبر الضوضاء التي تسببها السيارات و العربات مشكلة ثانية لا تقل في خطورتها عن التلوث وهي مشكلة مثيرة للأعصاب و ضارة بصحة الإنسان.

و لحل مشكلة المرور و التلوث قامت كثير من الدول الغربية بالتركيز على وسائل النقل الجماعي عن طريق الحافلات و قطارات الأنفاق و النقل عن طريق السكك الحديدية. كما أجريت بعض التحسينات على وسائل النقل الحديث للتخفيف من المشاكل و الأضرار الناتجة عن الغازات السامة المنبعثة من وسائل النقل عن طريق تعديل وقود السيارات للتخفيف من نسبة الرصاص كما أنشئت الطرق الحديثة و الطرق الحرة للإسهام في حل مشكلة المرور عند ساعات الذروة ، كما تم الاهتمام بوسائل النقل تحت الأرض عن طريق اختراع قطارات الأنفاق.

و قامت كثير من المدن الكبرى بإعادة تخطيط بعض الشوارع بما يتمشى مع الأعداد المتوقعة من السيارات و الحافلات التي تستعمل في شوارع و ميادين المدينة. كما تم اختراع بعض الوسائل الحديثة لتنظيم حركة المرور مثل وضع إشارات المرور عند تقاطع الطرق الرئيسية ، أو في المناطق المزدحمة بالسكان ، و تحديد السرعة في مناطق التجمعات السكنية و عند المدارس و المستشفيات و غلق بعض الشوارع في وجه السيارات لتكون مقصورة على المشاة و خاصة في الليل و غيرها من الأساليب المبتكرة .